

دراسة تقييمية للعناصر الأساسية للعملية التعليمية
في أقسام المكتبات والمعلومات الخليجية ولتأثيراتها على
تحقيق
المواءمة بين إعداد أخصائيي المعلومات واحتياجات سوق
العمل:

المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان نموذجاً

عبدالمجيد صالح بو عزة *

مقدمة الدراسة وخلفيتها:

البلدان العربية، بما في ذلك الخليجية منها، تغيرات اجتماعية عكسها سوق العمل الذي
تعيش
بدأ يفرز احتياجات جديدة والتزامات متطورة تتطلب من النظام التعليمي
التجاوب

معها، من خلال مخرجات جديدة والتزامات متطورة تتطلب من النظام التعليمي التجاوب معها،
من خلال مخرجات جديدة ومتنوعة لتناسب مع الاحتياجات الجديدة، ووفق فرص العمل
المتاحة. وتتطلب هذه الظاهرة استحداث أنماط تعليمية جديدة تساهم في توفير عمالة ذات كفاءة
مناسبة، ويلاحظ البواب في هذا المجال إنه إذا بقي النظام التعليمي السائد على أوضاعه دون

مج ١٤، ع ١، المحرم - جمادى الآخرة ١٤٢٩ هـ / يناير -

مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية

تغيير، فسيتحول إلى عائق تنموي، ذلك أن مخرجاته لن تستطيع تلبية احتياجات سوق العمل المتغير (البواب، ١٩٨٨م).

* ماجستير في المكتبات والمعلومات من جامعة مونتريال بكندا .
- دكتورة في المكتبات والمعلومات من جامعة بتسبرج / بأمريكا .
- يعمل حاليًا أستاذًا مشاركًا ورئيسًا لقسم المكتبات والمعلومات بجامعة السلطان قابوس في سلطنة عمان .

أهداف تلك الخطة. ولكي تتجاوب تلك المناهج مع تلك الخطة، يجب - كما يرى طارق السويدان - تغيير مناهج التعليم باستمرار وتحديثها وتوفير المعلومات الحديثة لمتابعة التطورات التي تحدث في مجال البحث العلمي والثقافة والمجتمع والاقتصاد وانعكاسها على التعليم (السويدان، ٢٠٠١م).

إن التطور المستمر في التعليم ضرورة تحكمها التغيرات المستمرة في المعرفة العلمية والتكنولوجية التي لها علاقة وطيدة بتخصص المكتبات والمعلومات. ومادام المجتمع يتغير، فلا بد لمخرجات أقسام علم المكتبات والمعلومات أن تواكب هذا التغيير، وذلك بتطوير المعرفة التخصصية أثناء التعليم الجامعي حتى تكون مخرجاتها قادرة على مواجهة المشاكل المعاصرة ومتطلبات سوق العمل. وتنسجم هذه الرؤية مع ما ذهب إليه أنشئين من أنه " لن نستطيع أن نحل المشاكل

وعليه، فإن مهمّة النظام التعليمي لا تنحصر في إشباع الطلب إلى التعليم، أي تلبية الطلب الاجتماعي للتعليم، بل إن أول مهامه هو تأدية دور مجتمعي تنموي شامل يوازن بين الطلب الاجتماعي، واحتياجات الاقتصاد الحديث. ويستلزم تحويل التعليم إلى أداة فعالة في عملية التنمية إعادة النظر في المناهج ومخرجات التعليم لكي تتناسب وسوق العمل المتحرك باستمرار من أجل تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية هادفة، تأخذ بالاعتبار التشغيل الكامل للقوى العاملة من خريجي الجامعات من خلال تطوير مناهج الدراسة الجامعية والبحث العلمي، وذلك على أسس علمية مدروسة. وتعد هذه الدراسة مساهمة في هذا الاتجاه.

ولن يتسنى للتعليم خدمة أغراض التنمية إلا إذا كانت هناك رؤية واضحة توجهه نحو إستراتيجية، وبالتالي تكون مناهجه في خدمة

المزمنة التي تواجهنا بنفس العقلية التي أوجدت تلك المشاكل".

وتسعى كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان - في خططهما التنموية - إلى اعتبار التعليم قاعدة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة في جميع مجالات الحياة. فقد أدت هذه الإستراتيجية - في سلطنة عمان على سبيل الذكر - إلى تركيز الاهتمام على التعليم عمودياً بنشره في أرجاء البلاد، وعمودياً بإعداد المؤسسات التعليمية بدءاً بالأساسي إلى الجامعي. ولم تتأخر الحكومة العمانية في توفير الأموال اللازمة، حتى بلغت مخصصات التعليم عام ٢٠٠١م وحده (٢٧,٥١%) من الموازنة العامة. وفي المملكة العربية السعودية، أشارت خطة التنمية السابعة إلى أهمية تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم العالي والمهني والفني وبين متطلبات سوق العمل (العلي واللهبي، ٢٠٠٤م).

وتعتبر أقسام المكتبات والمعلومات في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان من الأقسام الأكاديمية الحديثة، فقسم علم المكتبات والمعلومات بجامعة السلطان قابوس على سبيل المثال من الأقسام الحديثة؛ إذ يرجع تأسيسه إلى

سنة ١٩٨٧م متوافقاً مع ظهور كلية الآداب. وقد بلغ عدد خريجه سنة ٢٠٠٥م ٤٠١ خريج وخريجة. مصطلحات الدراسة:

المواءمة بين إعداد الخريجين واحتياجات سوق العمل: المضاهاة أو التطابق أو الانسجام بين المعارف التي يكتسبها الطالب في أثناء دراسته الجامعية وبين المهارات التي يبحث عنها سوق العمل.

خريجو أقسام المكتبات والمعلومات: الحاصلون على بكالوريوس في علم المكتبات والمعلومات.

أهمية الدراسة وأهدافها:

تكمن أهمية الدراسة في أنها ستساعد على تحقيق المقاصد التالية:

١- إثراء الإنتاج الفكري العربي الشحيح في مجال المواءمة بين إعداد أخصائيي المعلومات وبين احتياجات سوق العمل.

٢- تقييم العناصر الأساسية للعملية التعليمية في أقسام المكتبات والمعلومات الخليجية ولتأثيراتها على تحقيق المواءمة بين إعداد أخصائيي المعلومات وبين احتياجات سوق العمل باعتبار كل من المملكة العربية

يساعد على إعداد أخصائيي معلومات تتوفر لديهم المهارات التي يبحث عنها سوق العمل.

٥- التعرف إلى أساليب التدريس وطرقه المستخدمة في إعداد أخصائيي المعلومات وتقويم تحصيلهم الدراسي.

٦- التعرف إلى الأساليب التي تعتمد عليها أقسام المكتبات والمعلومات المذكورة في تسويق خريجها.

٧- التعرف إلى أسباب إقبال القطاع الحكومي على توظيف خريجي تلك الأقسام.

٨- التعرف إلى أسباب عدم إقبال القطاع الخاص على توظيف خريجي تلك الأقسام.

٩- التعرف إلى المهارات التي يجب توفرها في خريجي تلك الأقسام بما يسهل استيعابهم من قبل القطاع الخاص، وذلك من وجهة نظر رؤساء تلك الأقسام.

١٠- التعرف إلى كيفية تحقيق المواءمة بين احتياجات سوق العمل الوطني وبين إعداد الخريجين من وجهة نظر رؤساء تلك الأقسام الأكاديمية.

أسئلة الدراسة :

بناء على الأهداف المشار إليها فيما سبق، سعت الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة البحثية التالية:

السعودية وسلطنة عمان نموذجاً في هذا المجال.

وبدیهي أن كل ذلك سيساعد على تحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف إلى التسهيلات والإمكانيات البشرية المتوافرة بأقسام علم المكتبات والمعلومات بكل من جامعات: السلطان قابوس، والملك عبد العزيز، وأم القرى، والإمام محمد ابن سعود الإسلامية، والملك سعود، وكلية الآداب للبنات بالرياض، ومدى كفايتها لتحقيق الجودة المطلوبة في إكساب خريجي هذه الأقسام المهارات التي يحتاجها سوق العمل بشقيه الحكومي والخاص في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.

٢- مدى مواكبة المناهج الدراسية المعتمدة بأقسام المكتبات والمعلومات المذكورة للتطورات التي يشهدها التخصص على المستوى الدولي ومدى مطابقتها للمعايير الدولية.

٣- التعرف إلى نوعية الطلاب الذين تستقطبهم تلك الأقسام.

٤- التعرف إلى مدى توازن المقررات التي تتضمنها الخطط الدراسية بتلك الأقسام بما

- ١- ما مدى كفاية الموارد البشرية المتوافرة بأقسام المكتبات والمعلومات موضوع الدراسة لإكساب خريجي هذه الأقسام المهارات التي يحتاجها سوق العمل؟
- ٢- ما النظام الذي تتبعه أقسام المكتبات والمعلومات موضوع الدراسة في تحديث خططها الدراسية، وما الأسباب التي تأخذها بعين الاعتبار في هذا الخصوص؟
- ٣- ما ملامح الطلاب الذين يلتحقون بأقسام المكتبات والمعلومات موضوع الدراسة؟ وما فئات أخصائيي المعلومات الذين يتم إعدادهم من قبل هذه الأقسام؟
- ٤- ما مدى توازن المقررات التي تتضمنها الخطط الدراسية لأقسام المكتبات والمعلومات موضوع الدراسة؟
- ٥- ما نوعية الكتب والمراجع الدراسية المعتمدة بأقسام المكتبات والمعلومات موضوع الدراسة؟ وما النظام المتبع في تحديثها؟ وما المعايير التي تراعى في اختيارها؟
- ٦- ما أساليب التدريس والتقويم المستخدمة من قبل أقسام المكتبات والمعلومات موضوع الدراسة؟
- ٧- ما مدى مساندة المكتبة الجامعية للعملية التعليمية في أقسام الدراسة؟
- ٨- كيف توظف معامل تقنيات المعلومات بأقسام الدراسة في العملية التعليمية؟ وما العقبات التي تواجه استخدامها؟
- ٩- هل تقوم أقسام الدراسة بتسويق خريجها؟ وما الأساليب التي تتبعها في تحقيق ذلك؟
- ١٠- كيف يمكن تحقيق المواءمة بين إعداد أخصائيي المعلومات بأقسام الدراسة وبين احتياجات سوق العمل من وجهة نظر رؤساء تلك الأقسام؟
- الدراسات السابقة:
- لم يحظ موضوع المواءمة بين إعداد أخصائيي المعلومات وبين احتياجات سوق العمل باهتمام كبير رغم أهميته الكبيرة. وعليه، فإن الدراسات ذات الصلة بالموضوع والمنشورة على الصعيد الدولي عامة وعلى مستوى العالم العربي بما في ذلك الخليج العربي خاصة تبقى محدودة.
- ومن الدراسات المهمة حول الموضوع يمكن الإشارة إلى دراسة ماسيفيت (Macevicute) حول سوق العمل وأخصائيي المعلومات في لتوانيا. هدفت الدراسة إلى تجميع بيانات تساعد على التخطيط لمقررات إدارة المعلومات في بلدان البلطيق. واعتمدت

وقامت اليونسكو بدراسة مسحية في منطقة الكاريبي هدفت إلى اختيار نموذج لاستشراف احتياجات المنطقة من المهنيين في مجال المعلومات. وأشارت النتائج إلى وجود نقص في اليد العاملة المختصة في منطقة الكاريبي وإلى أن مؤسسات الإعداد غير قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل (Moore, 1982).

واهتم قسم الإدارة في جامعة ويسكونسن بدراسة مدى تأثير محدودية التسجيل في عدد من البرامج الأكاديمية التي تم انتقاؤها بناء على معلومات التعيين وسوق العمل لأغراض التخطيط الأكاديمي. وكان الهدف من الدراسة هو الكشف عن التخصصات التي تقع ضمن المعلومات الواردة بشأن سوق العمل وقرارات وخطط البرامج الأكاديمية، ومن ثم وصف الممارسة الفعلية من خلال استخدام تلك المعلومات لتحديد الخطوة التالية، وبذلك يمكن التزواج ما بين التعليم والأهداف الاجتماعية لتعزيز الدور الأكاديمي للجامعات.

توصلت الدراسة إلى أن هنالك عددًا من العقبات التي تحول دون استخدام تلك المعلومات منها: أن الاعتماد على معلومات سوق العمل في التخطيط الأكاديمي سوف يغفل الدور الرئيس للجامعة في تغذية المهمات

منهجية الدراسة على تحليل الإحصاءات المتعلقة بتدفق اليد العاملة المختصة للعمل. المعلومات، وتحليل الإعلانات الصحفية ذات العلاقة بالوظائف المتوفرة في قطاع المعلومات، وتحليل نمو مراكز المعلومات وخدماتها ونظم المعلومات، وإرسال استبانة إلى أرباب العمل.

وأوضحت نتائج تحليل الإعلانات الصحفية وجود وعي بخصوص مهنة المعلومات وتنامي حاجة سوق العمل إلى أخصائيي المعلومات. وفي المقابل، فقد كشفت نتائج تحليل الاستبيان عن وجود توازن بين عرض أخصائيي المعلومات والطلب عليهم من قبل سوق العمل. واتضح أن المهارات التي يشترط أرباب العمل توافرها لدى مختص المعلومات هي على التوالي: (١) القدرة على تخزين المعلومات واسترجاعها إلكترونياً و(٢) القدرة على القيام بالبحث النظامي عن المعلومات و(٣) إدارة نظم المعلومات و(٤) تقديم خدمة البث الانتقائي للمعلومات و(٥) تسويق المعلومات. وأكدت الدراسة على أهمية وجود علاقة بين مؤسسات تأهيل أخصائيي المعلومات وسوق العمل (Macevicutte, 2000).

الفكرية. كما أن اعتماد الجامعة على المتطلبات الحالية لسوق العمل سوف يبعدها عن المتطلبات المستقبلية وبيعد دور الفرد في المجتمع. وفي المقابل أشارت الدراسة إلى إمكانية اعتماد المعلومات في مراجعة البرامج التعليمية والخطط طويلة الأمد وفي الإرشاد والتوجيه الطلابي (University of Wisconsin, 2000).

وهدفت دراسة قام بها زامستانوستي إلى المطابقة بين مخرجات المعاهد والمؤسسات التعليمية والتدريبية واحتياجات سوق العمل ومتطلباته من المهمات الوظيفية من أجل المبادرة في تحسين البرامج التدريبية والتعليمية. واعتمدت الدراسة أسلوب المقابلة مع أرباب العمل لمعرفة احتياجاتهم وإعداد قائمة بالاحتياجات الوظيفية الجديدة وتخصصاتها الموضوعية وتقديمها للنظم التعليمية للنظر في إمكانية تهيئة المهارات المطلوبة. وتوصلت الدراسة إلى إنه بالرغم من زيادة نسبة التعيين ٥٣,٦% عام ١٩٩٨ إلا أن نسبة العاطلين كانت كبيرة جدًا وأن ٤٠% منهم من الفئة العمرية أقل من ٣٠ سنة بسبب عدم امتلاكهم للمهارات والخبرات المطلوبة. وعليه، فاقترحت الدراسة تطوير خطة

للمساعدة على تحقيق الموازنة بين احتياجات سوق العمل وبين برامج التأهيل والتدريب من أجل تزويد الخريجين بمستويات من المهارات والمرونة المناسبة لتلبية الاحتياجات الفعلية لسوق العمل (Zamestanosti, 1999).

وفي المغرب قام المركز الوطني للتوثيق بالتعاون مع مدرسة علوم الإعلام خلال ١٩٨٥ - ١٩٨٦م بدراسة على المستوى الوطني حول اليد العاملة في قطاع المعلومات والتوثيق. وسعت الدراسة بالتحديد إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية وهي:

١- التعرف إلى العوامل الاقتصادية والإدارية ذات التأثير على قطاع المعلومات والتوثيق.

٢- تحديد مؤسسات المعلومات وتوصيفها.

٣- تقييم احتياجات المغرب من أخصائيي

المعلومات على المدى القصير والمتوسط.

٤- تحديد مستلزمات تحقيق الموازنة بين

الإعداد وبين التشغيل في قطاع المعلومات.

وفيما يتعلق بالموازنة بين الإعداد والتشغيل، يوصي مدراء مؤسسات المعلومات بإيلاء اهتمام خاص - لدى مراجعة المنهاج الدراسي - بتمكين الطالب من الممارسة العملية للمعارف) من خلال المقررات وبإدارة مراكز

المعلومات النقص الكبير المسجل في عدد الخريجين الذين يحتاجهم سوق العمل حيث اتضح أن المهنيين العاملين في القطاع لا يمثلون سوى ٢,٦% من إجمالي احتياجات سوق العمل (٣٦١ مقابل ١٣,٨٧٢). وأشارت النتائج إلى عدم تطابق المعايير السائدة في المغرب مع المعايير الدولية فيما يتعلق بنسبة أمناء المكتبات مقابل المكتبيين ونسبة المكتبيين مقابل المكتبيين المساعدين (Centre National, 1989).

وقام بوعزة وقُدورة بدراسة ميدانية حول مدى استجابة الإعداد الذي يوفره كل من المعهد العالي للتوثيق ومعهد الصحافة وعلوم الأخبار لاحتياجات سوق العمل في قطاع المعلومات في تونس. وتم جمع البيانات عن طريق استبانة، وتكون مجتمع الدراسة من ٥٦ مؤسسة للمعلومات. وكشفت نتائج الدراسة عن ارتفاع درجة رضا مدراء مؤسسات المعلومات عند المساعدين. أمناء المكتبات. وفي المقابل كانت درجة رضاهم متوسطة بالنسبة للمكتبيين والمكتبيين المساعدين. وأشارت النتائج أيضًا إلى تفوق الأمناء على بقية زملائهم في مجال اتقان اللغات والاتصال البشري وإيجاد حلول للمشاكل، وفي العمليات الفكرية (تصنيف

المعلومات واستخدام تكنولوجيا المعلومات، وتحسين القدرة التعبيرية الكتابية والشفهية لدى الطالب. ويقترح أرباب العمل ما يلي حتى يصبح خريجو مدرسة علوم الإعلام عمليين: دعم التدريب العملي، وإدخال مقررات جديدة، وجعل بعض المقررات تتلاءم مع التراث الفكري والثقافي المغربي. وأوصت الدراسة بالتخفيض من ساعات التدريس، والزيادة في جرعة التدريب العملي، والبحث الفردي، وتوفير الإمكانيات اللازمة حتى تحتل وسائل التعليم الحديثة مكان التلقين (Miski,1987).

واهتمت الدراسة الوطنية التي أجريت في المغرب في المجال نفسه في جزء منها بتقييم احتياجات سوق العمل من أخصائيي المعلومات. وأظهرت النتائج المتعلقة بهذا الجانب ضعف إعداد المهنيين من بين أخصائيي المعلومات العاملين بمؤسسات المعلومات والتي يبلغ عددها ٥٨٢ مؤسسة. ولم تبد سوى ١٦٨ مؤسسة أي ٢٨% من تلك المؤسسات أنه يتوافر لديها عدد كاف من أخصائيي المعلومات من المهنيين. وبلغ متوسط المهنيين العاملين بمؤسسات المعلومات المغربية ٢,٢% بالمؤسسة الواحدة. واتضح من خلال عدد الوظائف الشاغرة بمؤسسات

عرض أخصائيي المعلومات مع الطلب عليهم من قبل سوق العمل. ويتجلى ذلك في أن عدد الوظائف الشاغرة بمؤسسات المعلومات التونسية يفوق عدد الخريجين من بين أخصائيي المعلومات المتوافرين في سوق العمل.

وأكدت الدراسة أنه لا يمكن تلبية احتياجات سوق العمل من أخصائيي المعلومات بالشكل الملائم بدون وجود تنسيق بين مؤسسة الإعداد والمشغل، وعلى ضرورة القيام بدراسة وطنية شاملة لاحتياجات قطاع المعلومات من الأطر المختصة. وأوصت الدراسة بوضع هيكل دائم لاستشراف تلك الحاجات، وبالاهتمام بالتعليم المستمر في القطاع، وبالعامل على إدراج احتياجات قطاع المعلومات من المهنيين المختصين ضمن خطط التنمية الوطنية (Gdoura and Bouazza, 1993).

وأعدت المعمري دراسة هدفت إلى التعرف إلى الصعوبات التي واجهها خريجو جامعة السلطان قابوس للفترة ١٩٩٠-١٩٩٩م، بعد تخرجهم سواء في البحث عن وظيفة أو في بداية حياتهم العملية. وقد تم اعتماد عينة من الخريجين قوامها ٣٥٠ خريجاً من مختلف التخصصات وزعت عليهم استبانة لاستطلاع آرائهم. ومن بين الاستنتاجات التي توصلت

وتكشيف أوعية المعلومات)، والعمليات الفنية (فهرسة وتزويد). واقترح أرباب العمل إدخال بعض المقررات في المنهاج الدراسي مثل تسويق المعلومات، واللسانيات العامة، وسيكولوجيا الاتصال لتحسين إعداد أخصائيي المعلومات.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة هو إبداء اهتمام خاص بالجانب العملي والتدريب في برامج الإعداد، ومراجعة البرامج الدراسية بشكل منظم، وتدريب تكنولوجيا المعلومات والاتصال والقيام بدراسة تقييمية لاحتياجات قطاع التوثيق في تونس من أخصائيي المعلومات (Bouazza and Gdoura, 1992).

وقام قدورة وبوعزة بدراسة أخرى جاءت متممة للدراسة السابقة المتعلقة بالمواءمة بين الإعداد والتشغيل في قطاع المعلومات في تونس. وسعت هذه الدراسة الميدانية إلى اختيار الفرضية التالية: إن عرض أخصائيي المعلومات لا يلبي احتياجات سوق العمل إلا بشكل جزئي. وتم جمع بيانات الدراسة بواسطة استبانة أرسلت إلى ٦٥ مسؤولاً عن مراكز المعلومات.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج تميل إلى دعم الفرضية المطروحة حيث برز عدم توافق بين

هذا العدد ٤٨,٥% (٨١ خريجاً) والإناث ٥١,٥% (٨٦ خريجة). وقد مثل هؤلاء الخريجون ١٩,٧% من إجمالي الخريجين خلال الفترة نفسها. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن ٩٠,٣% من هؤلاء الخريجين يعملون بالقطاع الحكومي وإلى أن معدل البطالة في القطاع لا يتجاوز ٦,١%. وتعد هذه الظاهرة في رأي الباحثين إلى تفاوت الأجور والامتيازات بين وظائف القطاع الحكومي والقطاع الخاص، إذ أن ارتفاع الأجور وتزايد فرص الترقية والعلاوات وامتيازات الإجازات وغيرها بالنسبة للوظائف الحكومية أدت إلى جذب الكثير من الخريجين للالتحاق بالعمل في مؤسسات القطاع الحكومي وهيئاته المختلفة والابتعاد قدر الإمكان عن العمل بمؤسسات القطاع الخاص. ويبرز معدل التوظيف المرتفع السائد في قطاع المعلومات حاجة سوق العمل الكبيرة لأخصائيي المعلومات. وأشارت النتائج إلى وجود علاقة قوية بين الوظائف التي حصل عليها الخريجون وبين التخصص الذي درسوه، حيث بلغ معدل الارتباط ٩٣,٥٥% (الدقس وبدر، ١٩٩٨م).

وقام بوعزة وجبر بدراسة ركزت على اتجاهين لمواءمة بين إعداد اختصاصيي

إليها الدراسة هو أن ٥٨,٦% من الخريجين يعتقدون أنهم درسوا مقررات غير ضرورية، وأن ٩٣,١% منهم يرون استبدالها بمقررات في الإدارة، ومهارات الاتصال، والحاسوب، واللغة الإنجليزية. كما وجد أن ٢٧,٥% من الخريجين قد واجهوا صعوبة في الحصول على العمل لعدم تناسب تخصصاتهم مع احتياجات سوق العمل. وقد تولد عن نتائج الدراسة عدد من التوصيات والمقترحات منها استحداث تخصصات جديدة تتناسب مع سوق العمل، والاهتمام بالتدريب العملي والنواحي التطبيقية، بالإضافة إلى طرح مقررات جديدة في الاتصال، وتعزيز المقررات المطروحة فيما يتعلق بالحاسوب واللغة الإنجليزية (المعمري، ٢٠٠٠م).

وأعد الدقس وبدر دراسة حول خريجي كلية الآداب وسوق العمل في سلطنة عمان اعتمدت على تحليل إحصاءات تم استقاؤها من جامعة السلطان قابوس ومن دراسة استطلاعية كانت لجنة تنظيم يوم الخريجين بكلية الآداب قد أجرتها خلال سنة ١٩٩٧م.

ومن نتائج الدراسة أن عدد خريجي قسم علم المكتبات والمعلومات قد بلغ خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٧م) ١٦٧، مثل الذكور ضمن

المعلومات واحتياجات سوق العمل في سلطنة عمان. واتجهت الدراسة في القياس إلى اتجاهين: الأول من حيث وجهة نظر الخريجين، والآخر من وجهة نظر أرباب العمل. وللقيام بذلك اعتمد الباحثان عينة من الخريجين قوامها (٩٧) خريجاً وخريجة من مجموع (٢٣٥) خريجاً خلال الفترة من ١٩٩١م ولغاية ٢٠٠٠م. وبلغ أرباب العمل الذين يعمل معهم الخريجون الذين شملتهم الدراسة ٤٠ مشاركاً كان من بينهم ٣٥ عمانيًا و٥ من الوافدين يعملون في ٤٠ مؤسسة حكومية. تكمن أهمية الدراسة، كما حددها الباحثان في توفير أداة قياسية للمساعدة في تحقيق المقاصد التالية:

- النظر في إعادة هيكلة المنهاج الدراسي بالقسم في ضوء المقترحات التي أفرزتها وجهات نظر الخريجين وأرباب العمل من ناحية والتطورات العالمية للمهنة من ناحية أخرى.

- العمل على إعداد خريجين تتوفر فيهم مواصفات الوظائف المطلوبة في سوق العمل، وبالتالي تلبية الاحتياجات الفعلية لذلك السوق.

- دعم عملية التخطيط لمخرجات التعليم العالي في سلطنة عمان من حيث العرض والطلب بهدف الحد من معدلات البطالة.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المحصلة الدراسية لخريجي قسم علم المكتبات والمعلومات عمومًا جيدة حيث سجلت المتوسطات الحسابية المتعلقة بالخبرات والمهارات والمعارف المكتسبة من الدراسة أقصى ارتفاع لها (٢,٥) في مستوى التمكن من المعلومات التخصصية. وقد أعطت الدراسة تفسيراً لهذه المحصلة مرتبطاً بالخبرات التدريسية المتوافرة في القسم والأهمية التي يتمتع بها التخصص في سوق العمل بما يعزز الرغبة لدى الطلبة في اختيار التخصص بالرغم من الضعف الملموس في مهارات اللغة الإنجليزية.

وقد كان تقييم أرباب العمل للخريجين إيجابياً بشأن الانسجام بين مهاراتهم المهنية والمهارات القيادية والشخصية المطلوبة، مثل المقدرة على التعاون والعمل الجماعي، وتنظيم العمل، والمقدرة على التحاور، وحضور الذات. ومن ناحية أخرى تجلّى ارتفاع نتائج تقييم أرباب العمل لأداء الخريجين في مستوى

- ١- التركيز على الجانب النظري مع إغفال الجانب التطبيقي في عملية الإعداد.
- ٢- عدم اعتماد المعدل المرتفع ضمن نظام القبول، وعموماً فتح الباب أما الطلبة المتدني المستوى للالتحاق ببرنامج علم المكتبات والمعلومات.
- ٣- غياب الدافعية والانتماء المهني مما تسبب في تدني مستوى خريجي هذه الأقسام الأكاديمية.
- ٤- غياب مؤسسات المعلومات المهيأة لتدريب طلبة أقسام علم المكتبات والمعلومات بالطريقة المناسبة.
- ٥- الصورة السلبية التي تحظى بها مهنة المعلومات في المجتمع، مما يتسبب أحياناً في إحباط لدى الخريجين (الشهريلي، ٢٠٠٠م).
- ويرى الصباغ أن هناك ثلاث عقبات رئيسة تحول دون الإقبال على خريجي أقسام المكتبات والمعلومات في دول الخليج، وهي:
- ١- طبيعة المناهج والمفردات الدراسية لبرامج أقسام المكتبات والمعلومات التي لا تمكن خريجي هذه الأقسام الأكاديمية من العمل في مؤسسات أخرى غير المكتبات.
- ٢- العدد المحدود لمؤسسات المعلومات في المنطقة، وهو ما يحد من قدرتها على

المهارات المتعلقة بتقديم خدمات المعلومات والخدمات الفنية حيث وصل المتوسط الحسابي (٤,٥) في بعض الأحيان (بوعزة وجبر، ٢٠٠٢م). وأعد الغلبان دراسة حول تعليم المكتبات والمعلومات في مصر هدفت إلى تقييم أداء الأقسام الأكاديمية في مجال المعلومات وإلى التعرف إلى أسباب القصور في أدائها. وأوضح الباحث أن البيئة المتغيرة للمعلومات وتغير دور أخصائي المعلومات، والتوسع الذي يشهده سوق العمل، وتغير ملامح المستفيدين، والدور الذي تضطلع به أقسام المكتبات والمعلومات هي من أهم القضايا والاتجاهات المؤثرة في تعليم المكتبات والمعلومات. وأكد الغلبان على أن هذه التغيرات وخاصة منها تلك المتعلقة بسوق العمل، أدت إلى تغيير في المهارات التي يبحث عنها سوق العمل والتي تتركز أساساً في الإدارة ومهارات البحث والتدريب والإشراف والإحاطة بتقنيات المعلومات (الغلبان، ٢٠٠٠م).

أشارت الشهريلي في دراسة لها ذات الصلة بالموضوع إلى أن هناك خمسة عوامل أساسية تقلص من فرص تعيين خريجي أقسام المكتبات والمعلومات للعمل في القطاع الخاص، وهي:

متزايدًا نحو إضافة مقررات في تقنيات المعلومات الحديثة وتطبيقاتها في المكتبات ومراكز المعلومات من أجل إكساب الطلاب المهارات التي تمكنهم من استخدام تلك التقنيات.

- أن الإعداد التي توفره تلك الأقسام ما يزال يركز على الإعداد البليوجرافي.
- أن نسبة المتطلبات غير التخصصية العامة والمساندة بمرحلة البكالوريوس ما تزال مرتفعة في الخطط الدراسية المعتمدة ببعض أقسام علم المكتبات والمعلومات في السعودية.

- أن ٥٦,١% من الطلاب الذين لا يشعرون بالاستفادة من بعض المقررات الدراسية يرجعون ذلك إلى دراسة بعض المقررات نظريًا بعيدًا عن الممارسة العملية. كما أفاد ٢٨,٥% منهم بأنه لم تتكون لديهم خلال مدة دراستهم دوافع مهنية مبكرة. ويرجع السبب في ذلك إلى عدم التركيز على التدريب العملي الذي يساعد على تأهيل الدارسين للممارسة العملية عقب التخرج.

- أكثرية الطلاب الملتحقين بهذه الأقسام هم من ذوي التخصص الأدبي، وهو أمر

استيعاب خريجي أقسام المكتبات والمعلومات. يضاف إلى ذلك أنه لا توجد أية مؤشرات على زيادتها والتوسع فيها.

٣- تواضع دور المكتبات الخليجية وأدائها وذلك بسبب إدارتها غالبًا من قبل أفراد غير متخصصين (الصباغ، ٢٠٠١م).

وأكدت بومعرافي - في دراسة لها حول الإعداد المهني وتوفير الكوادر المؤهلة في دولة الإمارات العربية - على ضرورة استناد فكرة تأسيس برنامج دراسي في علم المكتبات والمعلومات على دراسة الاحتياجات الفعلية لقطاعات المعلومات المختلفة في البلد. وأشارت الباحثة إلى عدم وجود دراسة سابقة لتحديد احتياجات مؤسسات المعلومات من القوى العاملة الوطنية و الإستراتيجية لتدريب من هم على رأس العمل (بومعرافي، ٢٠٠٠م).

وأنجزت باناجة دراسة تقييميه لأداء أقسام المكتبات والمعلومات في جامعات وكليات المملكة العربية السعودية. هدفت إلى الإجابة عن سبعة أسئلة بحثية واختبار أربع فرضيات. وأفضت الدراسة إلى جملة من النتائج أشارت إلى أن:

- الخطط الدراسية المتعاقبة لأقسام المكتبات والمعلومات أظهرت اتجاهًا

التي تعتمد على الإنتاج الفكري الأجنبي المكتوب في اللغة الإنجليزية. وبناء على النتائج التي أفضت إليها الدراسة، أوصت الباحثة بـ:

- ضرورة التركيز على اختيار نوعية متفوقة من الطلاب للدراسة في أقسام المكتبات والمعلومات، والاهتمام بالثقافة وإتقان اللغة العربية، إضافة إلى إجادة الإنجليزية للإطلاع على الإنتاج الفكري المكتوب بها في مجال التخصص.
- إجراء دراسات مستمرة لخطط وبرامج تعليم المكتبات والمعلومات في الأقسام الأكاديمية بالجامعات، ومتابعة تطوير المقررات الدراسية كل ثلاث سنوات بحد أقصى لمواكبة التطور العلمي في المجال.
- دراسة سوق العمل السعودي من حيث عدد ونوعيات الوظائف المطلوبة في خطة التنمية الوطنية، وربطه بأعداد الطلاب المقبولين في أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات والكليات السعودية.
- توفير الإمكانيات والتسهيلات العملية كافة في الأقسام مجال الدراسة مثل

طبيعي نظراً لوجود هذه الأقسام في الكليات النظرية. ولقد كان لهذا العامل تأثير سلبي على تحصيلهم للمواد التي تدرس لهم.

- عدم رضا غالبية أعضاء هيئة التدريس بالأقسام مجال الدراسة عن المجموعات المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات للمصادر الأجنبية المتخصصة الموجودة في المكتبات المركزية، حيث أفاد ٦٨,٩% منهم أن المجموعات المتخصصة غير كافية في دعم المقررات الدراسية المعتمدة بالأقسام العلمية.

- ضعف الحصيلة اللغوية يقف عائقاً أمام استخدام طلاب الأقسام المكتبات والمعلومات للمصادر الأجنبية المتخصصة الموجودة في المكتبات المركزية، حيث أفاد ٧٩,٩% منهم بأنهم يعتمدون على المصادر العربية المتخصصة فقط في إنجاز تكليفاتهم الدراسية. ولقد كان لهذا العامل تأثير سلبي على تحصيلهم العلمي؛ لأن علم المكتبات والمعلومات من العلوم الحديثة

الحواسيب، وتجهيزات المعامل لتحسين أداء الأقسام وتطويرها.

- مشاركة الأقسام بشكل أكبر في التعليم المستمر للمتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات لئلا لها من دور فعال في التعرف إلى أوضاع المكتبات ومراكز المعلومات بالدولة.

- الإسراع إلى إنشاء جمعية المكتبات السعودية لتسهم بدور فعال في تقويم برامج الأقسام وربط خريجها بقضايا المجتمع ومشكلاته.

- مشاركة أقسام المكتبات والمعلومات السعودية في إعداد دراسة عن مدى الحاجة إلى تطوير برامج المرحلة الجامعية الأولى والتحول إلى الدراسات العليا مباشرة من أجل توفير فعالية أكبر للدارسين الملتحقين بهذه الأقسام **(باناچه، ١٩٩٦م)**.

وأنجز السريحي دراسة ميدانية هدفت إلى التعرف إلى الاتجاهات الوظيفية لخريجي أقسام المكتبات والمعلومات بالمملكة العربية السعودية، والأسباب والدوافع لهذه التوجهات، ومدى الرضا عن الوظائف التي يشغلونها. وأفضت الدراسة إلى نتائج أظهرت أن هناك

توجهًا أقوى لدى هؤلاء الخريجين نحو التدريس في وزارة المعارف بدلاً من العمل في المكتبات، لما يوفره التدريس من مزايا وظيفية ومالية واجتماعية لا يوفرها العمل الوظيفي في المكتبات **(السريحي، ١٩٩٧م)**.

وأعد الضرمان دراسة هدفت إلى التعرف إلى وجهة نظر ومرئيات المسؤولين في قطاع التوظيف (القطاع العام والخاص) حول نوع ومستوى التأهيل العلمي والمهارات المهنية المطلوبة في خريجي أقسام المكتبات والمعلومات في المملكة العربية السعودية من قبل سوق العمل السعودي ومجالات العمل لهؤلاء الخريجين. وتمثلت مشكلة البحث في أن قطاع التوظيف يشكو من تدني مستوى التأهيل العلمي والمهني لخريجي أقسام المكتبات والمعلومات في السعودية، في حين أن بعض هذه الأقسام الأكاديمية بدأت في تطوير برامجها الدراسية لتواكب التطورات التقنية والمعلوماتية ولكن دون معرفة دقيقة ذات أسس علمية ومنهجية بالاحتياجات والمتطلبات الفعلية لقطاع التوظيف.

ومن هنا برزت فجوة بين احتياجات قطاع التوظيف وبين ما تقدمه أقسام المكتبات والمعلومات لطلابها من مهارات ومؤهلات.

المتوفرة بشقيها في القطاع العام (الحكومي) والخاص (الأهلي).

وأوضحت الدراسة أن القطاع العام يبقى المجال الرئيس لتوظيف خريجي وخريجات أقسام المكاتب بالرغم من محدودية المجالات التي يمكن لخريجي وخريجات أقسام المكاتب والمعلومات العمل فيها. وأشارت الدراسة إلى أن العرض بالنسبة لهؤلاء الخريجين فاق الطلب عليهم خلال الفترة ١٤٢١ - ١٤٢٣ هـ. وبلاستناد إلى خطة التنمية أفقة الذكر أشار الباحثان إلى تدني مستوى التكامل والتعاون بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص، مما أضعف مقدرة القطاع على استيعاب وتوظيف خريجي وخريجات مؤسسات التعليم العالي. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن سوق العمل في القطاع الحكومي في تضائل مستمر بينما السوق الواعد هو القطاع الخاص الذي سيكون مفتوحاً لاختصاصي المعلومات الذين يستطيعون التعامل مع تقنيات المعلومات الحديثة، وهو ما يتوافق مع نتائج دراسات عدة تشير إلى تزايد فرص العمل في الوظائف المتعلقة بالمعلومات ومعالجتها وإنتاجها وتنظيمها.

وقد استخدم الباحث الزيارات الميدانية والهاتف والفاكس والإنترنت والاستبانة والمقابلات الشخصية لجمع بيانات الدراسة. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تقنية المعلومات هي الاختصاص المفضل بالنسبة لقطاع التوظيف، وأكثر الأسماء المطلوبة لخريجي أقسام المكاتب والمعلومات هو "اختصاصي معلومات"، وأكثر المهارات المطلوبة هي اللغة الإنجليزية، والإدارة، واستخدام قواعد البيانات. وأوصت الدراسة بتطوير البرامج الدراسية بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل، واستحداث أسماء جديدة للوظائف والتركيز على الجوانب التطبيقية في التدريس، وإعادة توصيف الوظائف الحالية والمستحدثة حسب متطلبات سوق العمل (الضمان، ٢٠٠٥م).

وقام العلي والهيبي بدراسة اهتمت بالتعرف إلى واقع ومتطلبات سوق العمل السعودي من العنصر البشري المختص في مجال المكاتب والمعلومات. من هذا المنطلق عنيت الدراسة بتحديد مخرجات أقسام المكاتب والمعلومات في المملكة العربية السعودية، ومن ثم التعرف إلى مجالات سوق العمل واحتياجاته

سعود الإسلامية، وجامعة الملك سعود، وكلية الآداب للبنات بالرياض، ممثلين برؤسائهم.

أداة الدراسة:

جُمِعَت بيانات الدراسة بواسطة استبانة وزعت على رؤساء أقسام علم المكتبات والمعلومات المذكورة، وبالرجوع إلى الخطط الدراسية المنشورة على مواقع هذه الأقسام على شبكة الإنترنت، وباستشارة الإنتاج الفكري المنشور حول الموضوع.

صدق الأداة وثباتها:

لجأ الباحث إلى عدد من المحكمين بجامعة السلطان قابوس لتقييم صدق استبانة الدراسة. وقد تم الأخذ بملاحظاتهم وإجراء التعديلات اللازمة واحتساب النسبة المئوية لمناسبة الفقرات، فكانت (٨٥%). وتم استخراج معامل كرونباخ ألفا = (٠,٨٣).

المعالجة الإحصائية:

تم تفرغ إجابات رؤساء الأقسام وإدخالها في الحاسوب لمعالجتها إحصائياً باعتماد الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، واستخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

نتائج الدراسة وتحليل بياناتها

وأوصى الباحثان بدراسة واقع سوق العمل واحتياجاته (الحكومي والخاص) والأخذ بها عند تطوير المناهج وتصميم المقررات، وأن تخرج الأقسام الأكاديمية المتعلقة بالمعلومات من تبعية كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية، وأن تعمل ضمن الكليات المتعلقة بالتقنية والمعلومات، وتهتم هذه الأقسام عند تطوير برامجها بالخروج من التقليد وبالتركيز على المعلومات وخدماتها بدلاً من التركيز على المكتبات والعمليات الفنية، وأن تكون هذه الأقسام أكثر انتقائية في قبول الطلبة الذين يرغبون في الالتحاق بها فتركز على هؤلاء الذين لديهم القدرة على التعامل مع تقنيات المعلومات (العلي واللهبي، ٢٠٠٤م).

المنهجية والإجراءات:

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي لانسجامه مع طبيعة الدراسة.

مجتمع الدراسة:

تألف مجتمع الدراسة من أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات التالية: جامعة السلطان قابوس، وجامعة الملك عبد العزيز بجدة، وجامعة أم القرى، وجامعة الإمام محمد بن

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

الجدول رقم (١) أعضاء هيئة التدريس والإطار المساعد في أقسام المكتبات والمعلومات بجامعة
وكليات

سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية

منسق	فني	معيد	محاضر / مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ مشارك	أستاذ	الأقسام العلمية
٠	٢	١	٤	٦	٢	١	قسم جامعة السلطان قابوس
٠	٠	٤	٧	٩	٨	٣	قسم جامعة الملك عبدالعزيز
٤	٠	٤	١٣	١٠	٧	٣	قسم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
٠	٢	٣	١	٥	٤	٣	قسم جامعة الملك سعود
٠	٠	٨	٧	١١	٤	٠	قسم جامعة أم القرى
٠	٠	٠	٧	٧	١	٠	قسم كلية الآداب للنبات
٤	٤	٢٠	٣٥	٥٥	٢٥	١٠	العدد

الجدول رقم (٢) معدل عدد الطلاب إلى الأستاذ الواحد في الأقسام العلمية (البكالوريوس)

نوع النسبة	معدل عدد الطلاب إلى الأستاذ	عدد أعضاء هيئة التدريس	إجمالي عدد الطلاب	الأقسام العلمية
جيدة	١٦,٧١	١٤	٢٣٤	قسم جامعة السلطان قابوس
جيدة	١٢,٩٠	٣١	٤٠٠	قسم جامعة الملك عبدالعزيز
مقبولة	٢٥,٦٧	٣٧	٩٥٠	قسم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
مقبولة	٢٥	١٦	٤٠٠	قسم جامعة الملك سعود
مقبولة	٢٨,٣	٣٠	٨٥٠	قسم جامعة أم القرى
ممتازة	٦,٣٣	١٥	٩٥	قسم كلية الآداب للنبات

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

الجدول رقم (٣) مراجعة الخطط الدراسية وتطويرها

نظام المراجعة والتطوير						الأقسام العلمية
أخرى	كل خمس سنوات	كل أربع سنوات	كل ثلاث سنوات	كل سنتين	كل سنة دراسية	
		ü				قسم جامعة السلطان قابوس
					ü	قسم جامعة الملك عبدالعزيز
	ü					قسم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
	ü					قسم جامعة الملك سعود
		ü				قسم جامعة أم القرى
ü						قسم كلية الآداب للبنات
١	٢	٢			١	التواتر
%١٦,٦٦	%٣٣,٣٣	%٣٣,٣٣			%١٦,٦٦	النسبة

الجدول رقم (٤) أسباب تطوير الخطة الدراسية في الأقسام العلمية

أسباب تطوير الخطة الدراسية					الأقسام العلمية
أخرى	التأهيل المهني للطلاب	مواكبة التطور العلمي في المجال	تلبية احتياجات المجتمع	تلبية خطط التنمية	
	ü	ü	ü	ü	قسم جامعة السلطان قابوس
	ü	ü	ü		قسم جامعة الملك عبدالعزيز
ü	ü	ü	ü		قسم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
				ü	قسم جامعة الملك سعود
	ü	ü	ü	ü	قسم جامعة أم القرى
	ü	ü			قسم كلية الآداب للبنات
١	٥	٥	٤	٣	التواتر

النسبة	%٥٠	%٦٦,٦٦	%٨٣,٣٣	%٨٣,٣٣	١٦,٦٦ %
--------	-----	--------	--------	--------	------------

ثالثًا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

الجدول رقم (٥) رأي رؤساء الأقسام العلمية بخصوص استقطاب أفضل الطلاب بالجامعة

الأقسام العلمية	نعم	لا
قسم جامعة السلطان قابوس	ü	ü
قسم جامعة الملك عبدالعزيز	ü	ü
قسم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	ü	ü
قسم جامعة الملك سعود	ü	ü
قسم جامعة أم القرى	ü	ü
قسم كلية الآداب للبنات	ü	ü
التواتر	٠	٥
النسبة	%٠	%١٠٠

الجدول رقم (٦) نظام قبول الطلبة في الأقسام العلمية

نظام قبول الطلبة					الأقسام العلمية
معدل الثانوية العامة	مقابلة مع المرشح	اختبار قبول	إتقان اللغة الإنجليزية	أخرى	
ü					قسم جامعة السلطان قابوس
ü		ü	ü	ü	قسم جامعة الملك عبدالعزيز
ü	ü	ü	ü	ü	قسم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
ü	ü				قسم جامعة الملك سعود
ü					قسم جامعة أم القرى
ü		ü			قسم كلية الآداب للبنات
٦	٢	٣	٢	٠	التواتر

النسبة	%١٠٠	%٣٣,٣٣	%٥٠	%٣٣,٣٣	%٠
--------	------	--------	-----	--------	----

الجدول رقم (٧) فئات الخريجين الذين يتم إعدادهم من قبل الأقسام العلمية

الأقسام العلمية	أسباب تطوير الخطة الدراسية			
	أمين مكتبة	أخصائي معلومات	مدرس مكتبات	أخصائي مصادر تعلم أخرى
قسم جامعة السلطان قابوس	ü	ü	ü	ü
قسم جامعة الملك عبدالعزيز	ü	ü	ü	ü
قسم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	ü	ü	ü	ü
قسم جامعة الملك سعود	ü	ü	ü	ü
قسم جامعة أم القرى	ü	ü	ü	ü
قسم كلية الآداب للبنات	ü	ü	ü	ü
التواتر	٢	٦	٢	٢
النسبة	%٣٣,٣٣	%١٠٠	%٣٣,٣٣	%٣٣,٣٣

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

الجدول رقم (٨) توزيع مقررات الخطة الدراسية لبرنامج البكالوريوس في الأقسام العلمية

العدد	توزيع المقررات						الأقسام العلمية
	مقررات حرة	متطلبات القسم الاختيارية	متطلبات القسم الإلزامية	متطلبات الكلية الاختيارية	متطلبات الكلية الإلزامية	متطلبات الجامعة الاختيارية	
١٢٦ ساعة معتمدة	٤ مساندة	٤	٢٠	٩	٩	٨ مقررات	قسم جامعة السلطان قابوس

٤١ مقرر ١١٣) (ساعة)			٢٩ مقرر (٨٧ ساعة)		٢ (٦ ساعات)		١٠ مقررات (٢٠ ساعة)	قسم جامعة الملك عبدالعزیز
٥٤ مقرر			٣٠		٢		٢٢ مقرر	قسم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
١٢٨ ساعة			١٢٢ ساعة				٦ ساعات	قسم جامعة الملك سعود
١٣٥ وحدة دراسية			١٠٢ وحدة دراسية		١٠ وحدات دراسية		٢٣ وحدة دراسية	قسم جامعة أم القرى
-	-	-	-	-	-	-	-	قسم كلية الآداب للبنات

خامساً: النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس:

الجدول رقم (٩) الكتب والمراجع الدراسية التي يستخدمها أعضاء هيئة التدريس في تدريسهم

أخرى	شبكة الإنترنت	وسائل سمعية بصرية	دوريات علمية	مذكرات الأساتذة	كتب مرجعية باللغة الأجنبية	كتب مرجعية بالعربية	كتب من تأليف الآخرين	كتب من تأليف الأساتذة	الأقسام العلمية
	ü	ü	ü	ü	ü	ü	ü	ü	قسم جامعة السلطان قابوس

						ü	ü	ü	قسم جامعة الملك عبدالعزيز
	ü	ü	ü		ü	ü	ü	ü	قسم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
	ü				ü	ü	ü		قسم جامعة الملك سعود
	ü		ü	ü			ü	ü	قسم جامعة أم القرى
		ü	ü	ü	ü	ü	ü	ü	قسم كلية الآداب للبنات
٠	٤	٣	٤	٣	٤	٥	٦	٥	التواتر
٠	٦٦,٦٦	٥٠	٦٦,٦٦	٥٠	٦٦,٦٦	٨٣,٣٣	١٠٠	٨٣,٣٣	النسبة %

الجدول رقم (١٠) نظام مراجعة قوائم الكتب والمراجع المعتمدة للمقررات الدراسية

نظام المراجعة						الأقسام العلمية
أخرى	كل خمس سنوات	كل أربع سنوات	كل ثلاث سنوات	كل سنتين دراسيتين	كل سنة دراسية	
					ü	قسم جامعة السلطان قابوس
ü لا يوجد وقت محدد						قسم جامعة الملك عبدالعزيز
	ü					قسم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
	ü					قسم جامعة الملك سعود
					ü	قسم جامعة أم القرى
				ü		قسم كلية الآداب للبنات

الشبكي	التعليمية	المغلقة	والمجسما ت	ة		
ü	ü	ü	ü	ü	ü	قسم جامعة السلطان قابوس
ü	ü	ü	ü	ü	ü	قسم جامعة الملك عبدالعزیز
ü	ü	ü	ü	ü	ü	قسم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
ü	ü	ü	ü	ü	ü	قسم جامعة الملك سعود
ü	ü	ü	ü	ü	ü	قسم جامعة أم القرى
		ü	ü	ü	ü	قسم كلية الآداب للبنات
١	٥	٦	٢	٥	٢	٦
%١٦,٦٦	٨٣,٣٣ %	%١٠٠	%٣٣,٣٣	%٨٣,٣٣	%٣٣,٣٣	١٠٠ %

الجدول رقم (١٤) الاختبار والتقويم المستخدم في الأقسام العلمية

الاختبار						الأقسام العلمية
أخرى	مشاريع	تقارير وبحوث	اختبار الكتاب المفتوح	اختبارات خارج قاعة التدريس	اختبارات ذات إجابات محددة مسبقاً	

	ü	ü	ü	ü	ü	ü	قسم جامعة السلطان قابوس
	ü	ü		ü	ü	ü	قسم جامعة الملك عبدالعزیز
	ü	ü		ü		ü	قسم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
					ü	ü	قسم جامعة الملك سعود
	ü	ü				ü	قسم جامعة أم القرى
	ü	ü				ü	قسم كلية الآداب للبنات
	٠	٥	٥	١	٣	٣	٦
	%٠	%٨٣,٣٣	%٨٣,٣٣	%١٦,٦٦	%٥٠	%٥٠	%١٠٠
							التواتر
							النسبة

الجدول رقم (١٥) توزيع درجة المقرر الدراسي في الأقسام العلمية

الاختبارات							الأقسام العلمية
أخرى	مشاريع	تقارير وبحوث	اختبارات نهاية الفصل	اختبارات منتصف الفصل	اختبارات شهرية	اختبارات قصيرة	

			الدراسي	الدراسي				
	%١٥	%١٠	%١٠	%٤٠	%١٠	%١٥	%١٠	قسم جامعة السلطان قابوس
			%٢٠	%٤٠		%٤٠		قسم جامعة الملك عبدالعزيز
								قسم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
		%١٠	%٥٠	%٢٠	%١٠	%٢٠		قسم جامعة الملك سعود
			%٦٠	%٢٠	%١٠	%١٠		قسم جامعة أم القرى
								قسم كلية الآداب للبنات
	١	١	٣	٤	٣	٤	٣	التواتر
	%١٦,٦٦	%١٦,٦٦	%٥٠	%٦٦,٦٦	%٥٠	%٦٦,٦٦	%٥٠	النسبة

سابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال السابع:

الجدول رقم (١٦) رأي رؤساء الأقسام بخصوص مساندة مكتبة الجامعة للبرامج الدراسية

المساندة		الأقسام العلمية
لا	نعم	
	ن	قسم جامعة السلطان قابوس

	ü	قسم جامعة الملك عبدالعزيز
	ü	قسم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
	ü	قسم جامعة الملك سعود
ü		قسم جامعة أم القرى
ü		قسم كلية الآداب للبنات
٢	٤	التواتر
%٣٣,٣٣	%٦٦,٦٦	النسبة

الجدول رقم (١٧) مساندة مكتبة الجامعة للبرامج الدراسية

المساندة					الأقسام العلمية
الدراسات العليا			البكالوريوس		
ضعيفة	متوسطة	قوية	ضعيفة	متوسطة	قوية
	ü				ü
		ü			ü
	ü			ü	
				ü	
	٢	١		٢	٢
	%٣٣,٣٣	١٦,٦٦ %		%٣٣,٣٣	٣٣,٣٣ %

الجدول رقم (١٨) كفاية مجموعات المكتبة المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات

كفاية المجموعات باللغة الإنجليزية	كفاية المجموعات باللغة العربية	الأقسام العلمية
-----------------------------------	--------------------------------	-----------------

لا	نعم	لا	نعم	
	ü		ü	قسم جامعة السلطان قابوس
ü		ü		قسم جامعة الملك عبدالعزيز
ü		ü		قسم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
ü			ü	قسم جامعة الملك سعود
ü		ü		قسم جامعة أم القرى
ü		ü		قسم كلية الآداب للبنات
٥	١	٤	٢	التواتر
%٨٣,٣٣	%١٦,٦٦	%٦٦,٦٦	%٣٣,٣٣	النسبة

الجدول رقم (١٩) تقديم مكتبة الجامعة للخدمة المرجعية لطلاب الأقسام العلمية

تقديم الخدمة المرجعية				الأقسام العلمية
الدراسات العليا		البكالوريوس		
لا	نعم	لا	نعم	
	ü		ü	قسم جامعة السلطان قابوس
	ü		ü	قسم جامعة الملك عبدالعزيز
	ü		ü	قسم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
			ü	قسم جامعة الملك سعود
			ü	قسم جامعة أم القرى
			ü	قسم كلية الآداب للبنات
			٦	التواتر
	%٥٠		%١٠٠	النسبة

الجدول رقم (٢٠) تقييم الخدمة المرجعية المقدمة

تقييم الخدمة المرجعية المقدمة	الأقسام العلمية
-------------------------------	-----------------

الدراسات العليا			البكالوريوس			
ضعيفة	متوسطة	قوية	ضعيفة	متوسطة	قوية	
	ü				ü	قسم جامعة السلطان قابوس
	ü			ü		قسم جامعة الملك عبدالعزيز
	ü			ü		قسم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
				ü		قسم جامعة الملك سعود
				ü		قسم جامعة أم القرى
			ü			قسم كلية الآداب للبنات
	٣		١	٤	١	التواتر
	%٥٠		%١٦,٦٦	%٦٦,٦٦	%١٦,٦٦	النسبة

ثامناً : النتائج المتعلقة بالسؤال الثامن :

الجدول رقم (٢١) وجود معامل للحاسوب بالأقسام العلمية

وجود معمل للحاسوب		الأقسام العلمية
لا	نعم	
	ü	قسم جامعة السلطان قابوس
	ü	قسم جامعة الملك عبدالعزيز
	ü	قسم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
	ü	قسم جامعة الملك سعود
	ü	قسم جامعة أم القرى
	ü	قسم كلية الآداب للبنات
٠	٦	التواتر
%٠	%١٠٠	النسبة

الجدول رقم (٢٢) أوجه استخدام المعامل في أقسام المكتبات والمعلومات

أوجه الاستخدام	الأقسام العلمية
----------------	-----------------

أخرى	محاضرات لا علاقة لها باستخدام الحاسوب	محاضرات لها علاقة باستخدام الحاسوب	التدريب العملي	
ü	ü	ü	ü	قسم جامعة السلطان قابوس
		ü	ü	قسم جامعة الملك عبدالعزيز
	ü	ü	ü	قسم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
		ü		قسم جامعة الملك سعود
		ü	ü	قسم جامعة أم القرى
		ü	ü	قسم كلية الآداب للبنات
١	٢	٦	٥	التواتر
%١٦,٦٦	%٣٣,٣٣	%١٠٠	%٨٣,٣٣	النسبة

الجدول رقم (٢٣) نوعية الأجهزة المتوفرة بمعامل الحاسوب في الأقسام العلمية

نوعية الأجهزة		الأقسام العلمية
متطورة	تقليدية	
ü		قسم جامعة السلطان قابوس
ü		قسم جامعة الملك عبدالعزيز
ü		قسم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
ü		قسم جامعة الملك سعود
ü		قسم جامعة أم القرى
ü		قسم كلية الآداب للبنات
٦		التواتر
%١٠٠		النسبة

الجدول رقم (٢٤) العقبات التي تواجهها معامل الأقسام العلمية

وجود عقبات	الأقسام العلمية
------------	-----------------

لا	نعم	
	ü	قسم جامعة السلطان قابوس
	ü	قسم جامعة الملك عبدالعزيز
	ü	قسم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
ü		قسم جامعة الملك سعود
		قسم جامعة أم القرى
	ü	قسم كلية الآداب للبنات
١	٤	التواتر
%١٦,٦٦	%٦٦,٦٦	النسبة

الجدول رقم (٢٥) العقبات التي تعيق استخدام معامل أقسام المكتبات والمعلومات

العقبات					الأقسام العلمية
أخرى	ضيق الوقت المتاح لاستخدام المعامل	ضعف مهارات الطلاب في استخدام الأجهزة	عدم وجود فنيين لصيانتها	معمل صغير + عدد محدود من الأجهزة	
ü	ü		ü	ü	قسم جامعة السلطان قابوس
		ü	ü		قسم جامعة الملك عبدالعزيز
ü		ü			قسم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
					قسم جامعة الملك سعود
					قسم جامعة أم القرى
	ü	ü	ü		قسم كلية الآداب للبنات
					أخرى
٢	٢	٣	٣	١	التواتر
%٣٣,٣٣	%٣٣,٣٣	%٥٠	%٥٠	%١٦,٦٦	النسبة

تاسعاً : النتائج المتعلقة بالسؤال التاسع :

الجدول رقم (٢٦) تسويق خريجي الأقسام العلمية

التسويق		الأقسام العلمية
لا	نعم	
	ن	قسم جامعة السلطان قابوس
ن		قسم جامعة الملك عبدالعزيز
	ن	قسم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
		قسم جامعة الملك سعود
ن		قسم جامعة أم القرى
ن		قسم كلية الآداب للبنات
٣	٢	التواتر
%٥٠	%٣٣,٣٣	النسبة

الجدول رقم (٢٧) أدوات تسويق خريجي الأقسام العلمية

أداة أخرى	أوجه الاستخدام			الأقسام العلمية
	تنظيم يوم للمعلومات لتوعية المجتمع بأهمية المعلومات للفرد وللمؤسسة	نشر معلومات حول خريجي القسم في وسائل الإعلام	تنظيم يوم مفتوح يجمع خريجي القسم بأرباب العمل	
ن		ن	ن	قسم جامعة السلطان قابوس
ن				قسم جامعة الملك عبدالعزيز
				قسم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
				قسم جامعة الملك سعود
				قسم جامعة أم القرى
				قسم كلية الآداب للبنات
٢		١	١	التواتر
%٣٣,٣٣		%١٦,٦٦	%١٦,٦٦	النسبة

مناقشة النتائج:

السؤال الأول:

يظهر الجدول رقم (١) أن عدد أعضاء هيئة التدريس بأقسام الدراسة جيد إجمالاً، حيث بلغ عددهم ١٣٨ عضواً. ويتصدر قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود قائمة الترتيب من حيث عدد الإطار التدريسي الذي بلغ ٣٦ مدرساً ومدرسة. ويعزا ذلك إلى العدد الكبير للطلبة المنتسبين للقسم حيث بلغ عددهم ٩٥٠ طالباً وطالبة. ويمكن فهم هذه النتائج المتعلقة بهذا السؤال عندما نحسب معدل الطلاب إلى الأستاذ الواحد، وهو ما يكشف عنه الجدول رقم (٢). إذ يتضح من خلال هذا الجدول أن أفضل معدل لعدد الطلاب إلى الأستاذ الواحد يتوافر لدى قسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب للبنات إذا بلغ هذا المعدل (٦,٣٣). ويعتبر هذا المعدل ممتازاً حتى بالمقاييس الدولية. أما بقية الأقسام فإنه يمكن وضعها في فئتين. وتضم الفئة الأولى قسم جامعة الملك عبد العزيز وقسم جامعة السلطان قابوس حيث حققا على التوالي معدلات جيدة بلغت ١٢,٩٠ و ١٦,٧١. أما الفئة الثانية فإنها تضم أقسام جامعات الملك

سعود، والإمام محمد بن سعود الإسلامية، وأم القرى التي حققت معدلات معقولة على التوالي ٢٥ و ٢٥,٦٧ و ٢٨,٣.

وكملاحظة عامة يمكن أن نستنتج من الجدولين (١) و (٢) أن الإطار التدريسي المتوافر بأقسام الدراسة معقول وكاف لإعداد الطلبة الملتحقين بهذه الأقسام. وفي المقابل يتضح نقص كبير في عدد الإطار المساعد. عدا قسمي جامعة السلطان قابوس وجامعة الملك سعود اللذين يتوافر لكل واحد منهما فنيان، فإن بقية الأقسام تفتقر إلى مثل هذه الفئة من الإطار المساعد. وبديهي أن عدم توافر فنيين يؤثر سلباً على أداء الأجهزة التي تحتاج إلى صيانة منتظمة في مستوى العتاد والبرمجيات. يضاف إلى ذلك أن عدم توافر منسقين بمعظم أقسام الدراسة إلا قسم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، من شأنه أن يلقي أعباء إضافية على كاهل رئيس القسم وأعضاء هيئة التدريس الذين سيجدون أنفسهم يقومون بالعمل الإداري بالإضافة إلى المهام التي يضطلعون بها في مجالات التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

السؤال الثاني:

منها في عملية التطوير. كما أن معظم هذه الأقسام لا تقوم بإشراك أرباب العمل في وضع خططها الدراسية وتحديثها. وبديهي أن عدم القيام بمثل تلك الدراسات وعدم إشراك أرباب العمل في ذلك، يفرز هوة بين الإعداد الذي توفره تلك الأقسام لخريجها والاحتياجات الحقيقية لسوق العمل بشقيه الحكومي والخاص. وفي ردود رؤساء أقسام الدراسة عن سؤال حول الأسباب التي تدعو الأقسام التي يشرفون عليها إلى تطوير خططها الدراسية، أجاب أربعة منهم أن تلبية احتياجات المجتمع هي من الأسباب المهمة التي تدعوها إلى عملية التطوير. وعليه، فينبغي على هذه الأقسام أن تقوم بدراسة احتياجات سوق العمل بطريقة علمية حتى تكون في موقع يخولها من وضع خطط تتلاءم والاحتياجات الفعلية للمجتمع. وهنا يجدر التنويه، بان تركيز رؤساء الأقسام على اعتبار "مواكبة التطور العلمي في المجال" و"التأهيل المهني للطلاب" من أهم أسباب تطوير الخطط الدراسية وتحديثها لا يخلو من المنطق البديهي، بيد أن ذلك يبقى غير كاف إذا لم يدعم بدراسة احتياجات سوق العمل. فمن دون ذلك سيصبح حالنا حال ذلك الذي يُنظر وهو قابع في برجه العاجي.

يبرز الجدول رقم (٣) أن أربعة من أقسام الدراسة، وهي قسم جامعة السلطان قابوس وقسم جامعة أم القرى وقسم جامعة الملك سعود وقسم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تعتمد نظام الأربع أو الخمس سنوات في تحديث خططها الدراسية. في حين نجد أن قسماً واحداً وهو قسم جامعة الملك عبد العزيز يقوم بذلك سنوياً. وفي المقابل يتضح أن قسماً واحداً وهو قسم كلية الآداب والبنات يتبع نظاماً آخر لتحقيق الغرض نفسه، فهو يقوم بمراجعة خطته الدراسية كل ثماني سنوات تقريباً.

وإجمالاً يتضح أن معظم أقسام الدراسة تتبع نظاماً مقبولاً في تحديث خططها الدراسية. ويمكن القول إن عدداً كبيراً من أقسام المكتبات والمعلومات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء تتبع مثل هذا النظام في تحديث خططها الدراسية وتطويرها. ولكن يجدر التنويه بأن نظام الثلاث سنوات لمراجعة الخطط الدراسية هو أكثر ملاءمة في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها علم المعلومات وتقنياتها واحتياجات سوق العمل. وما يمكن ملاحظته في هذا الخصوص هو أن معظم أقسام الدراسة لا تقوم - حسب علم الباحث - بدراسة احتياجات سوق العمل لتستفيد

السؤال الثالث:

يظهر الجدول رقم (٥) أن أقسام المكتبات والمعلومات موضوع الدراسة غير محظوظة؛ لأنها غير قادرة على استقطاب أفضل الطلبة الذين يلتحقون بالجامعة. وتعزا هذه الظاهرة إلى عدة أسباب، منها الصورة غير الإيجابية لمهنة المعلومات في المجتمع. وعليه، فما يزال عدد كبير من أفراد المجتمع ينظرون إلى مهنة المعلومات نظرة دونية، وذلك نتيجة لموروث تاريخي ثقيل حصر مهنة المعلومات في جمع الكتب وحفظها. وعلى الرغم من أن صورة مهنة المعلومات قد تحسنت بشكل كبير نتيجة تبني أخصائيي المعلومات لتقنيات المعلومات وتوظيفها في تقديم خدمات المعلومات إلى المستفيدين، ونظراً لتحول المعلومات إلى مورد إستراتيجي في بعض الدول، فإن صورة المهنة ما تزال غير ناصعة. ونتيجة لكل ذلك فإن الرواتب التي يتقاضاها أخصائيو المعلومات ما تزال متدنية مقارنة بتلك التي يحصل عليها مهنيون آخرون لا يقدمون خدمة إلى المجتمع أفضل من تلك التي يقدمها أخصائيو المعلومات، وذلك باعتراف حتى أناس من خارج مهنة المعلومات (Arms, 2000).

ومن الأسباب الأخرى التي تحول دون تمكن أقسام المكتبات والمعلومات من استقطاب الطلاب المتميزين انتماء هذه الأقسام إلى كليات الآداب والعلوم الاجتماعية، لأن ذلك يكرس الصورة السلبية للتخصص في عيون المجتمع. ومن ناحية أخرى، فإن نظام قبول الطلاب ببرنامج البكالوريوس الذي تعتمد أقسام الدراسة، كما يتضح من خلال الجدول رقم (٦)، لا يأخذ بعين الاعتبار سوى معدل الثانوية العامة؛ وهو من الأسباب الأخرى التي لا تتيح فرصة أمام هذه الأقسام لاستقطاب الطلاب المتميزين. يضاف إلى ذلك، أن الطلاب الذين يبدون رغبتهم في الالتحاق بأقسام المكتبات والمعلومات هم من الطلاب ذوي المعدلات المتدنية في الثانوية العامة. فالطلاب ذوو المعدلات المرتفعة عادة ما يتوجهون نحو تخصصات أخرى مثل الطب والهندسة التي تحظى بتقدير كبير من قبل المجتمع. ولو أن هذه الأقسام تبنت معايير أخرى مثل إجراء مقابلة مع المرشح، واختبار القبول، وإتقان اللغة الإنجليزية - وهي معايير مطبقة في مستوى الدراسات العليا- لكان بإمكانها أن تنتقي طلابها بطريقة أفضل.

إليها لأنها غير متاحة على موقع القسم كونها في طور المراجعة، يخلص إلى أن هذه الخطط تبدو متوازنة في مجملها في مستوى مقررات المعالجة الببليوجرافية لأوعية المعلومات، وخدمات المعلومات ومصادر ها. وعليه، فسيتم التركيز في هذا الجزء من الدراسة على الجوانب التالية:

- **نسبة المقررات غير التخصصية إلى المقررات التخصصية.**
- **مقررات تقنيات المعلومات.**
- **مقررات التدريب الميداني.**
- **المميزات التي تختص بها كل خطة من الخطط الخمس.**
- **أ- نسبة المقررات غير التخصصية إلى المقررات التخصصية.**

يكشف تحليل الخطط الدراسية للأقسام المذكورة عن ارتفاع نسبة المقررات غير التخصصية إلى إجمالي المقررات التخصصية. وعليه، فقد تجاوزت هذه النسبة (٣٠%) أو اقتربت منها بالنسبة لبعض هذه الأقسام العلمية، مثل قسم جامعة الملك عبد العزيز (٣٩,٠٧%)، وقسم جامعة السلطان قابوس (٣٧,٧٧%)، وقسم جامعة أم القرى (٣٢,٦٩%). أما فيما يتعلق بالأقسام

يبين الجدول رقم (٥) أن أقسام الدراسة تقوم بإعداد أربع فئات من المتخصصين في مجال المعلومات تشمل (١) أمين مكتبة و (٢) أخصائي معلومات و (٣) مدرس مكنتبات و (٤) أخصائي مصادر تعلم. ويبدو، من خلال الجدول المذكور، أن أقسام الدراسة تركز على إعداد أخصائيي المعلومات نظراً لأن ذلك يمثل الاتجاه الحديث السائد في التخصص. كما أنه بمقدور أخصائي المعلومات أن يعمل في مختلف مؤسسات المعلومات. كما يبدو من خلال الجدول نفسه اهتمام ثلث أقسام الدراسة بإعداد أخصائيي مراكز مصادر التعلم ومدرسي مكنتبات. ويدل ذلك على أن بعض هذه الأقسام بدأت تستجيب لاحتياجات سوق العمل، وتعمل على تلبيتها بما يتيح فرصاً إضافية لتوظيف خريجها.

السؤال الرابع:

يخلص المتمعن في الخطط الدراسية لخمسة من أقسام الدراسة، وهي قسم جامعة السلطان قابوس، وقسم جامعة الملك عبد العزيز، وقسم جامعة الملك سعود، وقسم جامعة أم القرى، وقسم كلية الآداب للبنات، باستثناء الخطة الدراسية لقسم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي لم يتسن للباحث الوصول

قسم إلى آخر. وعليه، فيمكن إدراج أقسام الدراسة في فئتين رئيسيتين بناءً على مدى الاهتمام الذي توليه بهذه المقررات.

الفئة الأولى: أقسام تولي اهتماماً كبيراً

بمقررات تقنيات المعلومات :

يمكن أن نضع في هذه الفئة أقسام جامعة الملك عبد العزيز وجامعة السلطان قابوس وجامعة أم القرى، حيث بلغت على التوالي نسبة هذه المقررات إلى إجمالي المقررات التي تتضمنها خططها الدراسية ٣٥,٤٨% و ٢٦,٦٦% و ٢٣,٠٧%.

الفئة الثانية: أقسام تولي اهتماماً أقل

بمقررات تقنيات المعلومات :

ويندرج تحت هذه الفئة كل من قسم جامعة الملك سعود بنسبة ١٨,٧٥% وقسم كلية الآداب للبنات بنسبة ١٤,٧٥% .

وبناءً على هذه النتائج، يمكن القول بأن أقسام الفئة الأولى قد أدركت الأهمية التي تكتسيها مهارات استخدام تقنيات المعلومات بالنسبة لإعداد أخصائيي المعلومات، ولتحفيز الطلب عليهم من قبل سوق العمل في عصر بات يعرف بعصر المعلومات أو عصر المعرفة. وفي المقابل، يبدو أن أقسام الفئة الثانية في حاجة إلى التوجه أكثر نحو طرح

المتبقية، فقد حققت نسباً مئوية تجاوزت (٢٠%)؛ من ذلك أن قسمي كلية الآداب للبنات وجامعة الملك سعود، قد حققا على التوالي نسباً بلغت ٢٧,٩٨% و ٢٧,٥٧%.

وتعزاً هذه الظاهرة، من وجهة نظر الباحث، إلى كثرة متطلبات الجامعة والكليّة من المقررات التي يجد الطالب المسجل بقسم علم المكتبات والمعلومات نفسه ملزماً بها. وبديهي أن ارتفاع نسبة المقررات غير التخصصية ضمن الخطة الدراسية يؤثر سلباً على إعداد الطالب الذي يلتحق بأحد أقسام المكتبات والمعلومات، حيث لا تسمح له بالتعمق والتوسع في التخصص الذي اختاره. ويكمن الحل، في رأي الباحث، في السعي نحو الاستقلال عن الكليات الاجتماعية والإنسانية بما يخفف من عبء هذه المقررات، ويتيح لهذه الأقسام فرصة للتركيز أكثر على المقررات التخصصية بما يضيفي الصلابة والتوسع والتعمق على الإعداد الذي توفره لأخصائيي المعلومات.

ب- مقررات تقنيات المعلومات:

وبخصوص المكانة التي تتبوؤها مقررات تقنيات المعلومات ضمن الخطط الدراسية لأقسام الدراسة، يظهر تحليل لهذه الخطط أن الأهمية التي تكتسيها هذه المقررات تتفاوت من

المزيد من مقررات تقنيات المعلومات تماشياً مع التطورات التي يشهدها علم المعلومات وتقنياتها والحاجات المتحركة لسوق العمل.

ج- مقررات التدريب العملي:

يكشف رصد للمقررات التي تتضمنها الخطط الدراسية لأقسام الدراسة أن هناك تفاوتاً في مستوى اهتمام هذه الأقسام بالتدريب العملي، حيث نجد أن بعض هذه الأقسام تطرح مقررين للتدريب العملي، مثل قسم كلية الآداب للبنات. وفي المقابل، نجد أن بعض هذه الأقسام مثل قسم جامعة الملك عبد العزيز، وقسم جامعة السلطان قابوس، وقسم جامعة أم القرى، وقسم جامعة الملك سعود لا تطرح سوى مقرر واحد في الفصل الثامن، أي في الفصل الأخير من الدراسة.

ولكي يكون تقييمنا دقيقاً في هذا الجانب، فنحن في حاجة إلى معرفة عدد الساعات التي تخصص للتدريب العملي؛ فعلى سبيل المثال فإن قسم جامعة السلطان قابوس يطرح مقرراً واحداً للتدريب العملي ولكنه يخصص ثلاثة أيام له بواقع خمس ساعات في كل يوم. ويجعل ذلك إجمالي عدد ساعات التدريب يصل إلى ١٥ ساعة أسبوعياً. وينطبق الأمر نفسه على قسم جامعة الملك عبد العزيز الذي يخصص ثمانى

ساعات معتمدة للتدريب العملي. وعلى أية حال، فإن تخصيص أكثر من مقرر للتدريب العملي يعتبر مؤشراً جيداً على مدى اهتمام أقسام المكتبات والمعلومات بإكساب طلابها المهارات العملية التي سيكونون في أمس الحاجة إليها عندما يلتحقون بسوق العمل. وبديهي أنه بالرغم من الأهمية التي تكتسبها مثل هذه المقررات فإنها تبقى غير كافية إذا لم تدعم بالتدريب العملي ضمن المقررات الدراسية نفسها.

د- الخصائص المميزة للخطط

الدراسية لأقسام الدراسة:

يتضح من خلال تفحص الخطط الدراسية لأقسام الدراسة أن كل واحدة منها تتضمن بعض الخصائص التي تمنح الخطة طابعاً مميزاً. وعليه، فسيتم استعراض هذه الخصائص المميزة لكل قسم من هذه الأقسام على حدة.

قسم جامعة السلطان قابوس:

يتميز قسم جامعة السلطان قابوس بطرحه للمقررات التالية:

- مشروع التخرج.
- تسويق المعلومات واقتصادياتها.
- مراكز مصادر التعلم.

- مهارات التفكير الإبداعي.
- دراسات المستفيدين.
- المكتبات الرقمية.
- مسائل قانونية وأخلاقيات المعلومات.
- الوسائط المتعددة.
- النشر الإلكتروني.
- شبكات المعلومات والإنترنت.
- استخدام الحاسوب في مؤسسات المعلومات.
- قواعد البيانات.
- **قسم جامعة أم القرى:**
- تمثل المقررات التالية نقاط تميز بالنسبة
- لقسم جامعة أم القرى :
- إدارة المعرفة.
- تنظيم الوثائق الإلكترونية وحفظها.
- مراكز مصادر التعلم.
- تطوير مواقع الإنترنت (مقران).
- دراسات المستفيدين.
- لغات البرمجة لتطبيقات المعلومات (مقران).
- موضوع خاص.
- مشروعات المعلومات التجارية.
- المكتبات الرقمية.
- الاتصالات الإنسانية.
- إنتاج الوسائط المتعددة.
- **قسم كلية الآداب للبنات:**
- يتميز هذا القسم بطرحه للمقررات التالية:
- اقتصاديات المعلومات.
- إدارة الوثائق الخارجية.
- استخدام التقنية الحديثة في مجال الوثائق.
- مدخل إلى علم الوثائق.
- الوثائق التاريخية.
- المخطوط العربي.
- موضوع خاص.
- **قسم جامعة الملك عبد العزيز:**
- تقنية المعلومات .
- إدارة قواعد البيانات.
- شبكة المعلومات والاتصالات.
- دراسات المستفيدين.
- استرجاع المعلومات.
- الفهرسة وتطبيقاتها الآلية.
- إدارة الوثائق والمحفوظات الآلية.
- تحليل وتصميم النظم.
- الوسائل المتعددة.
- تسويق المعلومات.
- النشر الإلكتروني.
- مشروع التخرج.

وفيما يتعلق بسؤال البحث الخامس الذي سعى إلى التعرف إلى نوعية الكتب والمراجع الدراسية التي يستخدمها الأساتذة في تدريسهم وطريقة مراجعة قوائمها، والمعايير التي تعتمد في اختيارها، يشير الجدول رقم (٩) إلى أن الأساتذة المدرسين بهذه الأقسام يستخدمون ثماني فئات من هذه الأدوات. ويبين الجدول نفسه أن الكتب الأكثر استخداماً في هذا المجال هي الكتب المؤلفة من قبل الآخرين. وتأتي بعدها الكتب المؤلفة من قبل أساتذة القسم، والمصادر الصادرة باللغة العربية. وبديهي أن تأتي الكتب المؤلفة من الآخرين على رأس القائمة، بما أن عدد أعضاء الهيئة التدريسية بأي قسم للمكتبات والمعلومات يبقى محدوداً مقارنة بما يتوافر من أكاديميين وأخصائيين موزعين في مختلف أنحاء العالم. يضاف إلى كل ذلك فإن هذه الظاهرة تسمح بإثراء العملية التعليمية بأراء ووجهات نظر متنوعة ونتائج بيانات ثقافية وعلمية مختلفة.

وفي المقابل يمكن اعتبار اعتماد الكتب المؤلفة من قبل أساتذة القسم أمراً طبيعياً لأن الأستاذ الذي لا يجد ما يتناسب مع المادة التي يدرسها ضمن مقرر معين يلجأ إلى وضع كتاب أو مرجع يحقق من خلاله الأهداف المرسومة

قسم جامعة الملك سعود:

- المعلومات والاتصالات.
- تطبيقات الإنترنت.
- مؤسسات المعلومات وتشريعاتها.
- قواعد البيانات في مؤسسات المعلومات.
- مراكز مصادر التعلم.
- التكشيف والاستخلاص.
- تخزين المعلومات واسترجاعها.
- تطبيقات الحاسب في مؤسسات المعلومات.
- خدمات المعلومات للفئات الخاصة.
- مباني مؤسسات المعلومات وتجهيزاتها.
- أنظمة المعلومات وإدارتها.
- الحفظ الإلكتروني.
- مبادئ أمن المعلومات وتطبيقاتها.
- المكتبات الرقمية.
- شبكات المعلومات واستخدامها.
- إنشاء مواقع الإنترنت وإدارتها.

يتضح من جوانب التميز التي تختص بها الخطط الدراسية لأقسام الدراسة أنه يمكن تصنيف هذه الأقسام كالتالي:

- ١- أقسام لها توجه نحو علم المعلومات.
- ٢- أقسام لها توجه نحو الوثائق وإدارتها.

السؤال الخامس:

الإنجليزية على رأسها. وما دام الأمر كذلك، كان لزاماً عليهم أن يوظفوا ما هو منشور من معلومات علمية في لغات أجنبية وذات الصلة بالتحصن في العملية التدريسية. يضاف إلى كل ذلك أن شبكة الإنترنت وتطورها وتوسعها المستمر وسهولة الارتباط بها، أصبح يمثل حافزاً مهماً لأساتذة تلك الأقسام العلمية لتوظيفها في البحث عن المعلومات واسترجاعها والوصول إلى الدوريات المتاحة من خلال نظام الوصول الحر وإلى المواقع وقواعد البيانات الببليوجرافية والنصية المتخصصة في علم المكتبات والمعلومات.

وعلى مستوى آخر يظهر الجدول رقم (١٠) أن نظام مراجعة قوائم الكتب الدراسية غير ملائم. وعليه، فنجد أن بعض هذه الأقسام لا تقوم بمراجعة قوائم الكتب والمراجع المعتمدة للمقررات الدراسية إلا بعد مرور خمس سنوات. وبديهي أن هذه الفترة طويلة وطويلة جداً لأن علم المكتبات والمعلومات يتطور بسرعة كبيرة، وهو ما يجعل في كثير من الأحيان المادة التي يتضمنها الكتاب الصادر معطلة ومتقدمة حال صدورهما سواء كان ذلك في كتاب أو دورية أو رسالة علمية أو غيرها. وبناء على ذلك فإن اعتماد كتب ومراجع قديمة

للمقرر. كما أن اعتماد الكتاب المؤلف من قبل الأستاذ في تدريس مقرر معين قد يكون ناتجاً عن أسباب ذاتية غير موضوعية، منها البحث عن الأضواء والشهرة أو تحقيق مكاسب مادية يبيع كميات من الكتاب في المجتمع الطلابي.

وحول اعتماد الكتاب الصادر باللغة العربية أكثر من غيره في تدريس المقررات، فإن ذلك يرجع أساساً إلى تدني مستوى الطلاب الذين يلتحقون بأقسام علم المكتبات والمعلومات في اللغة الإنجليزية. كما أن هذه الظاهرة قد تعود إلى السياسة التي تعتمدها هذه الأقسام الأكاديمية في تبني العربية لغة للتدريس تماشياً مع السياسة التي رسمتها الجامعة أو الكلية في المجال والتي تصبح في هذه الحالة ملزمة للأقسام المذكورة.

وفي السياق ذاته يكشف الجدول نفسه أن بعض الأدوات الأخرى مثل الكتب المرجعية باللغة الأجنبية والدوريات العلمية وشبكة الإنترنت أصبحت تتبوأ مكانة مهمة في هذا المجال. ويمكن فهم ذلك إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن معظم الأساتذة الذين يدرسون بأقسام المكتبات والمعلومات على وعي تام بأن الإنتاج الفكري الأساسي في مجال المكتبات والمعلومات منشور بلغات أجنبية تأتي

لا يمكن أن ينتج عنه سوى إعطاء الطالب معلومات عفا عنه الزمن وتجاوزتها الأحداث. وإذا ما كانت هذه الأقسام تؤكد على أن حداثة المحتوى هو أهم معيار تعتمده في اختيار الكتب والمراجع الدراسية، فعليها أن تتبنى سياسة فاعلة في المجال تخولها مراجعة قوائم تلك الأدوات الدراسية خلال فترات زمنية قصيرة؛ لأن ما هو حديث الآن سرعان ما يفقد قيمته نتيجة للتطورات المتسارعة التي يشملها التخصص.

السؤال السادس:

يوضح الجدول رقم (١٢) أن أقسام الدراسة تستخدم أساليب متنوعة في مجال التدريس على مستوى البكالوريوس تشمل طرقاً تقليدية مثل المحاضرات والتدريب العملي، وأخرى غير تقليدية مثل الحوار والمناقشة والتعلم الفردي والعروض الطلابية. ويمثل اعتماد الأساليب التدريسية المشار إليها مؤشرات إيجابية بالنسبة لوعي أعضاء هيئة التدريس بتلك الأقسام بأهمية مواكبة التطورات التي يشهدها تعليم المكتبات والمعلومات خاصة والعلوم الاجتماعية عامة. ويجدر التنويه في هذا الخصوص بأن العصر الذي نعيشه هو عصر المعرفة. وعليه، فإن تمكين الطالب من

فرص اكتساب المعرفة يفرض على هذه الأقسام تركيز اهتمامها على "تعليم الطالب كيف يتعلم". فمجتمع المعرفة أو مجتمع التعلم يتيح لنا فرصاً للتعلم غير مسبوقه في تاريخ البشرية نتيجة توافر أدوات التعلم ووسائله مثل البرمجيات التعليمية التفاعلية المحملة على الأقراص المدمجة أو على شبكة الانترنت، والكتب والأدلة الإرشادية والتدريسية، وغيرها. وبناءً على ذلك ينبغي أن يحظى التعلم الفردي بما يستحقه من أهمية من قبل هذه الأقسام. ويمكن تحقيق ذلك من خلال طرح مقررات المشاريع المستقلة (independent study) التي تتيح للطالب فرصة للتسجيل في مقرر غير تقليدي لا يتضمن محاضرات وإنما إنجاز بحث فردي يشرف عليه أحد أساتذة القسم.

وفي السياق ذاته، يبين الجدول رقم (١٣) أن أقسام الدراسة تعتمد وسائل تعليمية متنوعة منها التقليدي ومنها دون ذلك. ونتيجة لذلك يلاحظ المتمعن في هذا الجدول استخدام السبورة جنباً إلى جنب مع الدائرة التلفزيونية المغلقة والحاسوب والتعليم الشبكي. وتدعم هذه النتيجة ما ذهبنا إليه فيما سبق بخصوص مواكبة أقسام الدراسة للتطورات الحديثة التي يشهدها التعليم عامة والتعليم المكتبات

تستحقه من اهتمام من قبل أعضاء الهيئة التدريسية بأقسام الدراسة. ويعتقد الباحث أن ذلك يمثل قصوراً واضحاً لأن مثل هذه الفئة من الاختبارات غير التقليدية تسمح للأستاذ بقياس مستوى التحصيل الأكاديمي للطلاب بدقة. فإذا ما تم المزج بين "اختبارات الأسئلة المفتوحة" و"الاختبارات ذات الإجابات المحددة مسبقاً" فإنه يمكن تقويم الطالب في مستوى التفكير ومدى إلمامه بالتفاصيل المهمة في موضوع من الموضوعات. كما أن اختبار الكتاب المفتوح قد يكون ملائماً في بعض المقررات مثل إدارة مؤسسات المعلومات، وإدارة المعرفة التي يمكن أن تأخذ مادة الامتحان فيها شكل دراسة الحالة (case study). وفي مثل هذه الحالة، فإن تحليل الحالة هو أهم عنصر في الاختبار. أما تقييدات المحاضرات والكتب وغيرها فإنها لا تكتسي أهمية تذكر. وعليه، فلا يوجد مانع من إعطاء الطالب حرية استخدام ما يرغب فيه من مراجع.

وامتداداً لموضوع التقويم والاختبارات نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٥) أن الدرجة التي تمنح للطالب في مقرر من المقررات في بعض أقسام الدراسة موزعة على مدى قصير (

والمعلومات خاصة. ويلاحظ كذلك المتمعن في الجدول نفسه عدم اعتماد قسم جامعة السلطان قابوس للدائرة التلفزيونية المغلقة وسيلة تعليمية. ويعزى ذلك إلى أن التعليم بجامعة السلطان قابوس مختلط، وبالتالي فإن القسم لا يشعر بحاجة لمثل هذه الوسيلة ما دامت قاعة المحاضرات تجمع كلاً من الطلاب والطالبات على حد سواء.

وفيما يتعلق بأنواع الاختبارات وأساليبه التي تستخدمها أقسام الدراسة، يبرز الجدول رقم (١٤) أن الاختبارات ذات الأسئلة المفتوحة (١٠٠%) والتقارير والبحوث والمشاريع (٥٠%)، هي من أكثر الوسائل استخداماً من قبل أقسام الدراسة في هذا المجال. تأتي بعد ذلك، الاختبارات ذات الإجابات المحددة مسبقاً، و"الاختبارات خارج قاعة التدريس"، بمعدل ٥٠% لكل واحد منهما. أما "اختبارات الكتاب المفتوح" فإنها تأتي في المركز الأخير بنسبة لا تتجاوز (١٦,٦٦%).

يبدو من البيانات التي يتضمنها الجدول رقم (١٤) أن أساليب الاختبار غير التقليدية، مثل "الاختبارات ذات الإجابات المحددة مسبقاً"، و"اختبار خارج قاعة التدريس" و"اختبار الكتاب المفتوح" لا تحظى بعد بما

به فإن المؤسسات المختصة لا تمنح اعتمادها للمؤسسات الجامعية إلا إذا وجدت أن أداء المكتبة مُرضٍ.

ويكشف الجدول رقم (١٧) أن مستوى المساندة الذي تقدمه المكتبة للبرامج الدراسية عامة وللدراسات العليا خاصة يبقى متوسطاً. ويتطابق ذلك مع مستوى الخدمة المرجعية التي تقدمها تلك المكتبات الذي بدأ متوسطاً وحتى ضعيفاً في بعض الأحيان. ومن دون شك فإن ذلك يؤثر سلباً على البرامج الدراسية بتلك الأقسام عامة وعلى البرامج الدراسية على مستوى الدراسات العليا خاصة، حيث يحتاج الطالب إلى الاطلاع على الإنتاج الفكري المتخصص والإمام به لكي ينجز بحثه. ويؤكد الجدول رقم (١٨) النتائج التي يلخصها الجدول رقم (١٦) إذ يبين هذا الجدول أن (٦٦,٦٦%) من رؤساء أقسام الدراسة يرون عدم كفاية المجموعات المتخصصة باللغة العربية في مجال المكتبات والمعلومات بهذه المكتبات. وفي المقابل، يعتقد (٨٣,٣٣%) من رؤساء أقسام الدراسة في عدم كفاية المجموعات نفسها باللغة الإنجليزية. وتستدعي هذه الظاهرة من المسؤولين عن مؤسسات التعليم العالي أن يولوا اهتماماً خاصاً بالمكتبات الجامعية التي تشكل

(short range)، بما لا يسمح بوضع الطالب في مواقف متنوعة ومختلفة، وتحويل الاختبارات إلى حافز على التعلم وليس لمجرد الحصول على درجة.

السؤال السابع:

وفيما يتعلق بسؤال البحث السابع، تلخص الجداول (١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠) النتائج ذات الصلة بمساندة المكتبات الجامعية للبرامج الدراسية بأقسام الدراسة، وكفاية مجموعة المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات، وتقييم الخدمات المرجعية التي تقدمها لطلبة تلك الأقسام. ويعتقد (٦٦,٦٦%) من رؤساء تلك الأقسام (٤ من ٦) - كما يوضحه الجدول رقم (١٦) - أن تلك المكتبات تساند البرامج الدراسية. وفي المقابل يرى (٣٣,٣٣%) من رؤساء تلك الأقسام (٢ من ٦) أن المكتبات المذكورة لا تقدم أية مساندة في المجال.

وبديهياً أنه من دون مساندة فاعلة للمكتبة للبرامج الدراسية الجامعية، فإن مستوى الإعداد الذي توفره مؤسسات التعليم العالي والأقسام الأكاديمية بما في ذلك أقسام المكتبات والمعلومات سيتأثر سلباً. ونظراً لما تلعبه المكتبة من دور حيوي في مساندة المقررات التي تطرحها الجامعة والبحث العلمي الذي تقوم

العملية، أي ما يعادل (٦٦,٦٦%)، بوجود مثل هذه العقبات، كما يتضح من الجدول (٢٥). ويمثل "عدم وجود فنيين لصيانتها" و"ضعف مهارات الطلاب في استخدام الأجهزة" أهم هذه العقبات، حيث نال كل واحد منهما (٥٠%) من تأييد رؤساء أقسام الدراسة. ويأتي بعد ذلك مباشرة "ضيق الوقت المتاح لاستخدام المعامل"، "وأسباب أخرى"، حيث حصل كل واحد من هذين العاملين على تأييد (٣٣,٣٣%) من أقسام الدراسة.

ويمكن تجاوز العقبة الثانية، المتمثلة في "ضعف مهارات الطلاب في استخدام الأجهزة"، بإلزام الطالب بالتسجيل في مقررات على مستوى الجامعة أو الكلية تكسبه معرفة عامة حول الحاسوب والمهارات الأساسية المتعلقة باستخدامه مثل معالجة النصوص، وإعداد عروض باعتماد برنامج (PowerPoint)، وتحليل البيانات بواسطة نظام (Excel)، ومبادئ إدارة قواعد البيانات من خلال برنامج (Access). وإذا ما توفرت مثل هذه الخلفية لدى الطالب فإنه يكون مستعداً في مرحلة لاحقة لتعلم تطبيقات الحاسوب في مجال المعلومات واستيعابها.

العمود الفقري للجامعة. فمن دون المكتبة لا يمكن الحديث عن تدريس ولا عن بحث علمي ولا عن خدمة للمجتمع.

السؤال الثامن:

وبخصوص السؤال الثامن، الذي هدف إلى التعرف إلى أوجه استخدام معامل الحاسوب المتوافرة بأقسام الدراسة والعقبات التي تواجه استخدامها، تلخص الجداول (٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥) النتائج ذات الصلة بهذه المسألة. ويكشف الجدول رقم (٢١) توافر هذه الفئة من المعامل في كل أقسام الدراسة. ويدل ذلك على أن هذه الأقسام أصبحت تولي عناية خاصة بتقنيات المعلومات ضمن مناهجها الدراسية وإعداد طلبتها إعداداً علمياً يتناسب مع احتياجات سوق العمل. ومما يدعم هذا الرأي ما يظهره الجدول رقم (٢٢) من أن هذه المعامل تستخدم أساساً لتدريس مقررات لها علاقة باستخدام الحاسوب (١٠٠%)، وللتدريب العملي (٨٣,٣٣%): ولكن يبدو أن تحقيق الأهداف المذكورة يصطدم بعدد من العقبات منها أن المعامل المتوافرة في بعض أقسام الدراسة مجهزة بحواسيب تقليدية وغير متطورة (٣٣,٣٣%) كما يتضح من الجدول رقم (٢٣). وقد أقر أربعة رؤساء للأقسام

معلومات حول خريجي القسم في وسائل الإعلام"، "والمشاركة في الأنشطة المعلوماتية التي تنظمها الوزارات والمؤسسات الأخرى" مثل المهرجانات والمعارض والمؤتمرات والمحاضرات. أما القسم الثاني الذي يقوم بتسويق خريجيه فهو قسم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الذي أفاد بأنه يعتمد وسائل أخرى من دون تحديدها.

بناءً على هذه النتائج المتصلة بهذا الجانب يتضح أن أغلب أقسام الدراسة لا تولي اهتماماً بتسويق خريجيه. وتمثل هذه الظاهرة - من وجهة نظر الباحث - عقبة لا يجب الاستهانة بها أمام تحقيق الموازنة بين إعداد أخصائيي المعلومات وبين احتياجات سوق العمل. وبديهي أنه لا يكفي أن يكون لديك منتجاً تتوفر فيه مواصفات الجودة وإنما ينبغي ترويجه بأسلوب يحفز الطلب عليه من قبل السوق المستهدف.

السؤال العاشر:

لتوفير عناصر أجوبة لسؤال البحث العاشر الذي هدف إلى التعرف إلى وجهه نظر رؤساء أقسام الكلية حول كيفية تحقيق الموازنة بين إعداد أخصائيي المعلومات وبين احتياجات سوق العمل الخليجي ممثلاً بالمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، طرح الباحث أربعة

أما فيما يتعلق بالعقبة الأولى، أي عدم وجود فنيين لصيانة الأجهزة المتوافرة بمعامل تقنيات المعلومات التابعة لأقسام الدراسة، فينبغي أن يبذل رؤساء تلك الأقسام جهداً كبيراً لإقناع مسؤولي الجامعة أو الكلية بأهمية الدور الذي يقوم به هؤلاء الفنيون في دعم العملية التعليمية بأقسام المكتبات والمعلومات. وبإمكان هذه الأقسام أن تنسق مع أقسام أخرى تهتم بتقنيات المعلومات مثل قسم الجغرافيا والإعلام لتكوين مجموعات ضاغطة على إدارة الكلية لدفعها على الاهتمام بهذه المسألة وإيلائها ما تستحق من عناية.

السؤال التاسع:

وحول مدى اهتمام أقسام الدراسة بتسويق خريجيه، يلخص الجدولان (٢٦) و (٢٧) النتائج ذات الصلة بهذا الجانب. ويبين الجدول رقم (٢٦) أن (٣) من أقسام الدراسة لا تهتم بتسويق خريجيه في مقابل اثنين (٢)، أي ما يعادل (٣٣,٣٣%) يقومون بذلك. وبخصوص الأدوات التي تستخدمها أقسام الدراسة لتحقيق هذا الغرض يظهر الجدول رقم (٢٧) أن قسم جامعة السلطان قابوس يستخدم ثلاث أدوات لتسويق خريجيه، وهي " تنظيم يوم مفتوح يجمع خريجي القسم بأرباب العمل"، و"نشر

- مواكبة التطورات الحديثة التي تستجد في مجال التخصص.
- وضع خطط دراسية حديثة.
- إشراك أرباب العمل في القطاعين الحكومي والخاص في إعداد الخطة الدراسية للقسم.
- ربط تعليم علوم المكتبات والمعلومات بخطط التنمية الوطنية.
- إعداد خطة لتسويق خريجي القسم والترويج لهم.
- استقطاب الطلاب المتميزين الذين يرغبون في الالتحاق بالجامعة.

(ب) في رأيك ما أسباب إقبال القطاع الحكومي على توظيف معظم خريجي القسم؟

- سد الحاجة والمساهمة في حل مشكلة البطالة.
- حاجة القطاع الحكومي إلى تعيين أخصائيي معلومات لتدريس مادة المكتبة والبحث.
- وجود بعض المكتبات ومراكز المعلومات الكبيرة في المدن الرئيسية.
- تحول التعليم العام إلى التعليم الأساسي ببعض البلدان مثل سلطنة عمان بما ساعد على تحويل المكتبات المدرسية التقليدية إلى مراكز مصادر للتعليم أو إلى إنشائها.

أسئلة مفتوحة على رؤساء الأقسام تناول كل واحد منها جانباً مهماً له صلة بهذا الجانب. وعليه، فإن الإجابة عن سؤال البحث العاشر ستتم من خلال تلخيص إجابات أفراد الدراسة عن الأسئلة الأربعة المفتوحة التي تضمنتها استبانة الدراسة.

(أ) في رأيك كيف يمكن تحقيق المواءمة بين احتياجات سوق العمل الوطني وبين إعداد خريجي قسمكم؟

- دراسة الاحتياجات الفعلية لسوق العمل وتهيئة الطالب لها
- التعريف بالقسم والتخصصات التي يوفرها.
- تخصيص فصل دراسي للتدريب يتم فيه توزيع الطلاب على مؤسسات معلومات تتبع القطاعين الحكومي والخاص على حد سواء.
- تنظيم دورات لتأهيل طلاب القسم وتهيئتهم لسوق العمل بعد حصولهم على درجة البكالوريوس.
- إشراك أرباب العمل من خريجي برامج الدراسات العليا وذوي الكفاءة في تدريب طلاب القسم.
- إشراك أرباب العمل في التظاهرات العلمية والمهنية التي ينظمها القسم.

- تكثيف اللغة الإنجليزية في التدريس.
 - ترويج نوعية الإعداد الذي توفره أقسام المكتبات والمعلومات لطلبتها في القطاع الخاص عن طريق والملتقيات والندوات والمحاضرات.
 - تمكين الطالب من إتقان مهارات استخدام تقنيات المعلومات عامة والإنترنت خاصة.
 - تطوير المناهج الدراسية بأقسام علم المكتبات والمعلومات باستمرار بما يجعلها مواكبة للنقلات التطويرية الكبيرة التي يشهدها تعليم التخصص على المستوى العالمي.
 - إكساب الطلاب مهارات تنظيم المعلومات وتقديم خدماتها عن طريق تقنيات المعلومات وأنظمتها الحديثة، مع التركيز على استغلال المصادر الإلكترونية في تقديم خدمات المعلومات.
 - زيادة جرعة التدريب العملي في المناهج الدراسية لأقسام علم المكتبات والمعلومات.
 - إكساب الطالب المرونة والقدرة على التكيف مع بيئة العمل.
 - تنمية التفكير الإبداعي لدى الطالب.
- خلاصة الدراسة وتوصياتها:

- أثبت الخريجون كفاءتهم وقدرتهم ومهاراتهم عندما التحقوا بتلك المراكز مما تسبب في ارتفاع الطلب عليهم.
- التوجه نحو المعلوماتية وعصر المعرفة وتشجيع مشاريع الحكومة الإلكترونية مما تسبب في زيادة الطلب على أخصائيي المعلومات.

(ج) في رأيك ما أسباب عدم إقبال القطاع الخاص على توظيف خريجي القسم؟

- عدم وجود رغبة لدى الخريجين للعمل في القطاع الخاص.
- النظرة السلبية لدى أرباب العمل بالقطاع الخاص حيث يرون أن خريجي أقسام المكتبات والمعلومات يفتقرون إلى مهارات أساسية مثل استخدام تكنولوجيا المعلومات إضافة إلى تدني مستوى إتقان اللغة الإنجليزية لدى معظم خريجي أقسام علم المكتبات والمعلومات.

(د) في رأيك ما المهارات التي يجب توفرها في خريجي القسم حتى يسهل استيعابهم من قبل القطاع الخاص؟

حول الموضوع أفضت الدراسة إلى عدد من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- توافر إطار تدريسي بأعداد كافية في أقسام الدراسة الستة حيث تجلّى ذلك من خلال معدل عدد الطلاب إلى الأستاذ الواحد الذي بلغ ٦,٣٣ في بعض الحالات (حالة قسم كلية الآداب للبنات). وفي المقابل، برز نقص كبير في عدد الإطار المساعد (فنيون ومنسقون)، وهو ما يمكن أن يؤثر سلباً على العملية التعليمية.
- اتباع أقسام الدراسة لنظام تحديث لخطتها الدراسية يتراوح بين الأربع والخمس سنوات، وهو نظام يبدو طويلاً وإن كان يتوافق مع ما هو معمول به حتى في البلدان المتقدمة. ولكن يبدو أن جل هذه الأقسام لا تقوم بدراسة احتياجات سوق العمل لتستفيد منها في عملية التطوير. ويمثل ذلك مفارقة واضحة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن أغلبية هذه الأقسام قد أكدت على أن "تلبية احتياجات المجتمع" هي من أهم الأسباب التي تدفعها إلى تطوير خططها الدراسية.
- عدم تمكن أقسام المكتبات والمعلومات السعودية والعمانية من استقطاب الطلاب

تناولت هذه الدراسة بالتقييم العناصر الأساسية للعملية التعليمية (الإطار التدريسي، الخطط الدراسية ومدى توازنها ونظام مراجعتها، نظام قبول الطلاب، الكتب والمراجع الدراسية وأساليب اختيارها وتحديثها، أساليب تقويم الطلاب، مدى مساندة المكتبة الجامعية للعملية التعليمية، كيفية توظيف معامل تقنيات المعلومات في العملية التعليمية والعقبات التي تواجهها، أساليب تسويق الخريجين، وتأثيراتها على تحقيق الموازنة بين إعداد أخصائيي المعلومات واحتياجات سوق العمل. وتم جمع بيانات الدراسة بواسطة استبانة وزعت على رؤساء أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات التالية:

- جامعة السلطان قابوس .
- جامعة الملك عبد العزيز .
- جامعة أم القرى .
- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- جامعة الملك سعود.
- كلية الآداب للبنات بالرياض .

ومن خلال تحليل الخطط الدراسية لهذه الأقسام وباستشارة الإنتاج الفكري المنشور

واختبارات خارج قاعة الدراسة، واختبار الكتاب المفتوح . وهي كلها اختبارات من شأنها أن تثري عملية قياس التحصيل الدراسي للطالب، وتفيد في بعض الحالات مثل دراسة الحالة.

● لا تساند المكتبات الجامعية العملية التعليمية بالشكل الكافي، كما يتضح ذلك من خلال عدم كفاية مجموعاتها المتخصصة وتدني مستوى الخدمة المرجعية التي تقدمها لطلاب تلك الأقسام عامة ولطلاب الدراسات العليا خاصة.

● تتوافر معامل لتقنيات المعلومات لدى معظم أقسام الدراسة تستخدم أساساً في تدريس مقررات لها صلة بالحاسوب وفي التدريب العملي في هذا المجال. ولكن توظيف هذه المعامل بالطريقة المثلى لتحقيق هذه الأغراض يصطدم ببعض العقبات من أهمها "عدم وجود فنيين لصيانتها"، و"ضعف مهارات الطلاب في استخدام الأجهزة".

● لا تقوم أغلب أقسام الدراسة بتسويق خريجها مما يؤثر سلباً على إتاحة فرص للتوظيف أمام خريجها، ولا يسهم في تحفيز الطلب عليهم من قبل سوق العمل.

المتميزين الذين يلتحقون بالجامعة لعدة أسباب، من أهمها الصورة الاجتماعية غير الإيجابية لمهنة المعلومات، ولاتباع تلك الأقسام نظام قبول غير ملائم.

● تنوع الأدوات المرجعية التي تعتمد في تدريس المقررات التي تطرحها أقسام الدراسة لتشمل الكتب المرجعية باللغتين العربية والإنجليزية، والدوريات العلمية، وشبكة الإنترنت. ويمثل ذلك ظاهرة صحية، وحرصاً من أساتذة تلك الأقسام على إثراء المادة المقدمة ضمن المقررات التي يقومون بتدريسها. وفي المقابل يبدو أن بعض الأقسام تتبع نظاماً غير ملائم في تحديث الكتب الدراسية يستدعي مرور خمس سنوات. ومثل هذا النظام يساعد على تمديد دورة حياة معلومات معطلة قد عفا عليها الزمن، وهو أمر غير مقبول في تخصص مثل علم المكتبات يشهد تطورات متسارعة.

● يبدو أن أقسام الدراسة لا تولي اهتماماً كبيراً بتعليم الطالب كيف يتعلم، وهو ما يتجلى من خلال غياب مقررات المشاريع المستقلة. وفي السياق نفسه يتضح عدم اهتمام معظم أقسام الدراسة بالاختبارات الموضوعية،

المجال يحتاج في نهاية الأمر إلى خلفية موضوعية كي يكون أخصائي معلومات فاعلاً يمكن تسويقه بسهولة في القطاعين الحكومي والخاص.

• ينبغي على أقسام علم المكتبات والمعلومات الخليجية أن تركز اهتمامها في العملية التعليمية على " تعليم الطالب كيف يتعلم " في عصر بات يطلق عليه " عصر المعرفة " أو "عصر التعلم"، بما يوفر لخريجها سمات أخصائي المعلومات الناجح في القرن الواحد والعشرين. وعليه، فينبغي أن يحظى التعلم الفردي بما يستحقه من أهمية من قبل هذه الأقسام العلمية، وذلك بطرح مقررات المشاريع المستقلة.

• تماشياً مع عصر التعلم، ينبغي على أقسام المكتبات والمعلومات الخليجية أن توزع درجة المقرر على مدى واسع من الاختبارات، بما يسمح باختبار قدرة الطالب على التفكير والتعامل مع المشكلات والإبداع.

• ينبغي على أقسام المكتبات والمعلومات الخليجية أن تبذل جهداً كبيراً لإقناع إدارة الجامعات التي تنتمي إليها بضرورة وضع

• افتقار خريجي أقسام المكتبات والمعلومات الخليجية لمهارات أساسية مثل إتقان اللغة الإنجليزية ومهارات استخدام تقنيات المعلومات بالمستوى المطلوب، مما لا يساعد على تحفيز الطلب عليهم من قبل القطاع الخاص.

وبناءً على تلك النتائج توصي الدراسة بما يلي:

• أن تعمل أقسام علم المكتبات والمعلومات الخليجية على الخروج من تبعية كليات الآداب والعلوم الاجتماعية بما يساعد على إعفائها من التزاماتها تجاه متطلبات الكلية وتحسين صورتها الاجتماعية والأكاديمية؛ وأن تنسق مع بعض الأقسام الأخرى مثل قسم الحاسوب ونظم المعلومات التجارية وقسم الإعلام وغيرها لاستحداث كليات تعنى بعلوم الاتصال وتقنيات المعلومات تنضوي تحت مظلتها.

• أن تتخلى أقسام المكتبات والمعلومات الخليجية عن برامج البكالوريوس وتتجه نحو الدراسات العليا انسجاماً مع التوجه السائد في البلدان المتقدمة عامة وفي أمريكا الشمالية خاصة؛ لأن الطالب المتخصص في

- معايير إضافية يستند إليها في قبول الطلبة الذين يرغبون في الالتحاق بها، من أبرزها إجراء مقابلة مع كل مرشح، ومستوى إتقان اللغة الإنجليزية، والمهارات الأساسية المتعلقة باستخدام الحاسوب، وذلك حتى تتمكن من اختيار الطلاب المتميزين القادرين على تحسين صورة مهنة المعلومات ورفع مستواها.
- ينبغي على أقسام المكتبات والمعلومات الخليجية أن تطرح بعض المقررات التخصصية باللغة الإنجليزية، واعتماد مراجع دراسية بهذه اللغة، بما يحفزهم على الاطلاع على الإنتاج الفكري المنشور بها، ويمكنهم من مواكبة التطورات الجديدة ذات الصلة بالتخصص.
- توفير العدد الكافي من الفنيين لصيانة العتاد والبرمجيات المتوافرة بمعامل تقنيات المعلومات بأقسام المكتبات والمعلومات لما يكتسبه الجانب العملي من أهمية في إعداد أخصائيي المعلومات في القرن الحادي والعشرين.
- توفير العدد الكافي من المنسقين بأقسام المكتبات والمعلومات، لأهمية الدور الذي يقومون به، ولتخفيف العبء الإداري على رؤساء الأقسام وأعضاء الهيئة التدريسية بما يمكنهم من التركيز على التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.
- مراجعة قوائم الكتب والمراجع الدراسية سنوياً مع إسنادها بمصادر معلومات تتضمن معلومات أكثر حداثة مثل الدوريات الورقية والإلكترونية.
- أن تقوم أقسام المكتبات والمعلومات الخليجية بدراسة احتياجات سوق العمل بشقيه الحكومي والخاص لتستفيد من نتائجها، بالإضافة إلى إشراك أرباب العمل لدى وضع الخطط الدراسية أو مراجعتها، بما يسهل ربط تلك المناهج الدراسية بخطط التنمية الوطنية.
- أن تولي أقسام المكتبات والمعلومات الخليجية اهتماماً خاصاً بتسويق خريجها، وذلك بهدف تحقيق مرئيات عالية لهم في المجتمع بعامته وفي سوق العمل بخاصة، بما يساعد على تحفيز الطلب عليهم من قبل القطاعين الحكومي والخاص على حد سواء.

المصادر والمراجع

- أولاً: المصادر والمراجع العربية :**
- ١- باناجة، إيمان عبدالعزيز (١٩٩٦م). **تقويم أداء أقسام المكتبات والمعلومات في جامعات وكليات المملكة العربية السعودية**. رسالة دكتوراة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
 - ٢- البواب، نبيل يعقوب (١٩٨٨م). **مستقبل التعليم و البطالة في الوطن العربي**. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
 - ٣- بوعزة، عبد المجيد ونعيمة حسن جبر (٢٠٠٢م). "دراسة تقييمية للمواءمة بين إعداد المعلومات واحتياجات سوق العمل في سلطنة عمان". **المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات** ١٠ (١١-١٢): ٤٣-٦٨.
 - ٤- بومعرافي، بهجة (٢٠٠٠م). "تأهيل أخصائيي المعلومات والمكتبات في دولة الإمارات بين الحاجة والطموح". **عالم الكتب** ٢٤ (١-٢): ٦٤ - ٧٢ .
 - ٥- السريحي، حسن. (سبتمبر/ أكتوبر ١٩٩٧م). "السمات الوظيفية لخريجي أقسام المكتبات بالمملكة العربية السعودية". **عالم الكتب** ١٨ (٥): ٣٨٧ - ٤٠٨ .
 - ٦- سمرقندي، عبداللطيف عبدالحكيم (٢٠٠٦م). **الاتجاهات الحديثة في المناهج الدراسية بأقسام المكتبات والمعلومات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي**. (دراسة غير منشورة).
 - ٧- الدقس، محمد عبد المولى وسعد عيد بدر (٢٨-٢٩ أبريل ١٩٩٨م). **متخرجو كلية الآداب وسوق العمل في سلطنة عُمان**. لقاء عمداء كليات الآداب بدول مجلس التعاون بعنوان: متخرجو كلية الآداب وسوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي، الدوحة، ١٩٩٨م.
 - ٨- السويديان، طارق (٢٠٠١/٢/٢١م). أزمة التعليم في العالم العربي ومخاطرها على مستقبل الأمة. **برنامج بلا حدود**، قناة الجزيرة الفضائية .
 - ٩- الشهريلي، إنعام (٢٠٠٠م). "الاتجاهات الحديثة في تدريس علم المعلومات". **رسالة المكتبة** ٣٥ (٤ - ٥).

١٤- المعمري، وفاء سعيد مرهون (٢٠٠٠م).

**دراسة استطلاعية حول أوضاع خريجي
جامعة السلطان قابوس.** سلطنة عمان:
مكتب التوجيه الوظيفي.

١٥- هاشيموتو، ماسانوري (٢٠٠٠م). **التعليم**

**في اليابان الحديثة: التعليم النظامي
والتعليم خلال العمل.** أبو ظبي: مركز
الإمارات للدراسات والبحوث
الاستراتيجية.

ثانيًا: المصادر والمراجع الأجنبية :

1- Academic Planning Statement #2.
University of Wisconsin System.” The
Application of Job Market and
Planning.”

<http://www.uwsa.edu/acadaff/acps/acps2.htm>

2- Arms, William. (2000). Digital
Libraries. Cambridge, Massachusetts:
The MIT Press .

3- Baker, Randolph T., Glenn Gilbreath
and Warren S. Stone (1998). “The
Interdict plenary needs of Organization:
Are New Employees Adequately
Equipped?” Journal of Management
Development 17(3): 219-232.

١٠- الصباغ، عبدالوهاب (أكتوبر ٢٠٠٠ -

مارس ٢٠٠١م). "التعليم في حقل
المعلوماتية في جامعات الخليج العربي:
الواقع ومتطلبات المستقبل." **مجلة مكتبة
الملك فهد الوطنية** ٦ (٢): ٥ - ٣٤.

١١- الضرمان، فالج. عبد الله. (٢٩-٣١.

أغسطس ٢٠٠٥م). **التأهيل العلمي
والمهارات المهنية لخريجي أقسام
المكتبات والمعلومات من منظور قطاع
التوظيف في السعودية.** وقائع المؤتمر
السنوي لجمعية المكتبات المتخصصة فرع
الخليج العربي. الإمارات العربية المتحدة،
العين.

١٢- العلي، علي بن سعد ومحمد بن مبارك

اللهيبي (سبتمبر ٢٠٠٤م) "الاتجاهات
الحديثة في برامج المكتبات والمعلومات:
نموذج لتقييم المناهج وتطويرها". **مجلة
مكتبة الملك فهد الوطنية** ١٠ (٢):
١٩٥ - ٢٥٥.

١٣- الغلبان، ثروت يوسف (يوليو ٢٠٠٠م).

"تعليم المكتبات والمعلومات في مصر:
الموقف عند نهاية القرن". **الاتجاهات
الحديثة في المكتبات والمعلومات** ٧
(١٤): ٨٩ - ١٢٤.

- Abdenbi El Farah en Collaboration avec Ahmed Nouijai, Rabat.
- 8- Gdoura, Wahid et Abdelmajid Bouazza. (1993, Janvier/ février). "Les Besoins en personnel dans le secteur Documentaire en Tunisie". Documentaliste – Sciences de l'Information, 30 (1) :42-47.
- 9- Macevicutė, Elena (2000). Survey of the Labor Market for Information Specialists in Lithuania. <http://www.Shelf.ac.uk/~is/publications/infres/paper44.html>
- 10- Mizikaci, Fatma (2006). "A system Approach to Program Evaluation Model for Assurance in Education. 14(1): 37-53.
- 11- <http://www.emeraldinsight.com/Insight/ViewContentServlet?Filename=Published/EmeraldFullTextArticle/Articles/1200140103.html>
- 12- Moore, Nick .(1982). Enquête sur les Besoins en Main d'œuvre des Bibliothèques et du Secteur de l'Information dans la Région des Caraïbes. Paris: UNESCO, PGI /Ws/15.
- 4- Bouazza, Abdelmajid et Wahid Gdoura. (Mai 1992). Adéquation Formation – Emploi dans le Secteur de l'Information – Documentation en Tunisie: Enquête Pilote". Revue Maghrébine de Documentation (6/7) :87-119.
- 5- Caruana, Albert, B. Ramaseshand and Michael. T. Ewing (1998). "Do universities that are more market oriented perform better?" International Journal of Public Sector Management 11(1): 55-70.
- 6- Centre National de Documentation et Ecole des sciences de. l'Information. (1989). Enquête Nationale sur le Personnel de Information – documentation. Adéquation Formation-Emploi. Rapport réalisé par Abdelhamid Miski et Ahmed Benrida, Rabat.
- 7- Centre National de Documentation et Ecole des Sciences de l'Information. (1987). Enquête Nationale sur le Personnel de l'information Documentation. Evaluation des Besoins en professionnels. Rapport réalisé par

- 14- Vondran, Raymond (1990). "Rethinking Library Education in the Information Age" Journal of Library Administration 11(3-4): 27-44.
- 13- Norodni, Zamestnanosti (1999). Ceske Republiky National Employment Plan. http://www.mpsv.cz/scripts/Issz/norodni-plan/plan_eng.asp#uvod.